



معهد التخطيط القومي

الماجستير المهني: التخطيط للتنمية المستدامة

الشمول المالي: أثر تنظيم ودعم مؤسسات التمويل متناهي الصغر في تعزيز
معدلات الشمول المالي

**Financial Inclusion: Effects of Supporting & Regulating
Microfinance Institutions on Promoting Financial Inclusion**

اعداد

الباحث: حسام عبد اللطيف محمد بشير

اشراف:

الاستاذة الدكتورة /فادية عبد السلام

لاستكمال متطلبات

الحصول على درجة الماجستير المهني "التخطيط للتنمية المستدامة"

٢٠٢٠

المحتوي	
المخلص	١
المقدمة	١
مشكلة البحث	٢
اهداف البحث	٢
اهمية البحث	٢
فروض البحث	٣
حدود البحث	٣
الدراسات السابقة	٣
منهج البحث	٥
المبحث الاول: ادبيات الشمول المالي والتمويل متناهي الصغر	٦
المبحث الثاني: التجارب الدولية للتمويل متناهي الصغر	١١
المبحث الثالث: اهمية دعم الدولة لنشاط التمويل متناهي الصغر في نشر الشمول المالي	١٥
المبحث الرابع: تطور الإطار التنظيمي لسوق التمويل متناهي الصغر في مصر	١٨
المبحث الخامس: استجابة طارئة لجائحة كورونا لتعزيز سوق التمويل متناهي الصغر	٢٣
المبحث السادس: فرص نمو جهات التمويل متناهي الصغر وتعزيز معدلات الشمول المالي.	٢٧
التوصيات:	٣٠
المراجع	٣٤

المخلص

تعرض هذه الورقة أهمية دور الدولة في تنظيم ودعم سوق متناهي الصغر التي تمارس النشاط خارج القطاع المصرفي، حيث ظهر بوضوح ان هناك فئات مهمشة وتعاني من الاقصاء المالي والائتماني، وذبك في ظل عزوف القطاع المصرفي عن تقديم خدماته لهذه الفئة للقلة الضمانات لديهم وحجم المخاطرة.

وعلى المستوي الوطني لا يوجد أدنى شك حول أهمية وضع برنامج للشمول المالي على المستوى الوطني في دعم الاستقرار المالي للدول وتأثيراتها السلبية على الاستقرار الاقتصادي والمالي والاجتماعي والسياسي، فقدمت الدولة جهود مضمينة متتالية لتنظيم السوق الى ان استقرت علي دمج نشاط الجمعيات والمؤسسات الاهلية والشركات العاملة في السوق تحت اشراف الهيئة العامة للرقابة المالية المنوط بها الاشراف والرقابة وتنظيم وتنمية سوق الخدمات المالية غير المصرفية.

وتمثلت مشكلة البحث في التساؤل هل ساعد الاطار التنظيمي والتشريعي في مصر على تمكين مؤسسات المجتمع المدني من اوصول الخدمات المالية الى فئات المجتمع كافة وبتكلفة مناسبة، وهل تمكنت من تحقيق نسب مرتفعة لمؤشرات الاشتغال المالي، واستهدف البحث التعرف على طبيعة عمل مؤسسات التمويل متناهي الصغر وتسلط الضوء على دور الدولة وحمايتها للمنظومة من خلال الاطر التنظيمية والتشريعية واتاحة قنوات التمويل لهذه المؤسسات للقيام بدورها في تعزيز معدلات التنمية والوصول الى الفئات المهمشة ماليا والاقل حظا والتعرف على بعض التجارب الدولية والقاء الضوء طبيعة مراحل تطور الاطار التنظيمي والرقابي للتمويل متناهي الصغر وكذلك طبيعة الضوابط التنظيمية والتشريعية التي تنظم ممارسة أنشطة الاقراض والتمويل متناهي الصغر، والاتفاق المستقبلية لقطاع التمويل متناهي الصغر وفرص تعزيز نموه وانتشاره، وتركزت حدود البحث في مؤسسات التمويل متناهي الصغر غير المصرفية المرخص لها مزاوله نشاط التمويل متناهي الصغر من الهيئة العامة للرقابة المالية.

وعند البدء في اعداد نتائج البحث والتوصيات تم تناول تداعيات جائحة فيروس كورونا على سوق التمويل متناهي الصغر، من خلال التعمق في التنبؤ بالآثار الاقتصادية المحتملة وسبل تعزيز ودعم الجهات العاملة في السوق وهيئة الرقابة المالية، ثم تناول البحث بعض التوصيات لتعزيز نمو السوق بانتشار أعمق واوسع للنشاط.

الكلمات المفتاحية

مصر، الشمول المالي، التمويل متناهي الصغر

Abstract

This study outlines the important role of the country in regulating and supporting microfinance market that practices activities away from banking sector. It is evident that there are marginalized categories suffering from financial and credit exclusion as the banking sector is reluctant to provide its services to this category because of the few guarantees they have and the amount of risk.

At national level, there is no doubt that it is important to develop a program for financial inclusion nationally in support of financial stability of countries and for minimizing microfinance market negative effects on economic, financial, social and political stability. The country has made effortless consecutive efforts to regulate the market. It decided to merge the activities of associations, private institutions and companies operating in the market under the supervision of the Egyptian Financial Regulatory Authority, which is charged with supervising, auditing, organizing and developing the non-banking financial services market.

The problem of the study was the question whether the regulatory and legislative framework in Egypt helps with enabling civil society institutions to deliver financial services to all categories of society at an appropriate cost, and if they achieved high rates of financial inclusion indicators. The aim of this study was to identify the nature of the work of the micro finance institutions and highlight the role of the country to protect the system through the regulatory and legislative frameworks and by making funding channels available for these institutions to play its role in promoting development rates and reaching out to the marginalized and financially disadvantaged categories. Further it aimed to identify some international experiences and shed light on the nature of stages of development of the regulatory and supervisory framework of microfinance as well as the nature of regulatory and legislative controls that regulates the practice of lending activities and microfinancing. The study also features the future prospects of the microfinance sector and the opportunities of promoting its growth and expansion. The study focused on non-banking micro finance institutions that are licensed to engage in microfinance activity from the Financial Supervisory Authority.

While getting prepared to outline the results and recommendations of the study, the implications of the Corona virus pandemic on the microfinance market were examined by predicting potential economic impacts and ways to enhance and support market entities and the Financial Supervisory Authority. The study then provided some recommendations to promote market growth by spreading the activity widely and vastly.

Keywords

Egypt, financial inclusion, microfinance

المقدمة

أظهرت العديد من الدراسات أهمية الشمول المالي في دعم الاستقرار المالي للدول، ومن ثم أصبحت الحكومات تهتم بشكل متزايد بمخاطر التهميش المالي وتأثيره السلبي على الاستقرار الاقتصادي والمالي والاجتماعي والسياسي، مدركين في الوقت نفسه أن الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة قد استندت في ركنها السابع على تأكيد أهمية اشاعة وتبني هدف "الشمول المالي" للدول من بين تلك الأهداف الانمائية الكبيرة ويمكن توضيح أهمية الشمول المالي بنقاط الاتي: -

- تعزيز استقرار النظام المالي
- تعزيز قدرة الافراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم.
- رقمته النظام المالي.

ويعد نشاط التمويل متناهي الصغر أحد السبل لنشر الشمول المالي وتوسيع وتنمية القطاع الخاص ومعالجة التحديات الاقتصادية، ويعمل على وصول الخدمات المالية المناسبة واستخدامها على تحسين رفاهية الاسرة وتحفيزها على اقامة مشروعات مما يتيح المزيد من الفرص وحرية الاختيار امام الاسر محدودة الدخل. ويمكن ان تساعد في وصول الخدمات المالية للمشاريع غير الرسمية ولتحقيق التالي:

- استحداث فرص عمل جديدة سواء بصورة مباشرة او بصورة غير مباشرة.
- اعادة ادماج العاطلين عن العمل نتيجة لإفلاس لبعض المؤسسات، او لتخفيض العمالة.
- توطين المشروعات متناهية الصغر المدرة للدخل في المناطق النائية تحقيق الاندماج والتكامل بين المناطق.
- ربط كل محطات النشاط الانتاجي والخدمي لدعم النسيج الاقتصادي من خلال العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها.
- تمكين الفئات المهمشة اقتصاديا بالمجتمع والتي تمتلك الافكار الاستثمارية الجيدة.
- خلق مصدرا اضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات والضرائب المختلفة.

ويعالج التمويل متناهي الصغر حالات الاقصاء المالي التي تعاني منها بدرجة أكبر الشرائح الفقيرة من افراد المجتمع. وتتمثل في:

- مشكلة التواجد للخدمات المالية الرسمية غير متاحة للفقراء من افراد المجتمع.
- مشكلة امكانية وصول الخدمات المالية حتى في الحالات التي تكون فيها غير ميسرة.
- مشكلة امكانية نفاذ الفقراء والوصول الى مؤسسات التمويل الرسمية.
- مشكلة تحقيق المساواة من حيث النوع (الجنس) حتى عند حل المشكلات المتعلقة بإتاحة وتوفير الخدمات المالية الرسمية، فان الرجال أكثر حظا في التمتع بهذه الخدمات من النساء.

فضلا عن مشكلة احجام البنوك عن تمويل المشروعات متناهية الصغر والتي تكون عادة للأسباب:

- عدم توافق السياسات الائتمانية للبنوك وسياسات التمويل الصغر .
- عدم توفر الضمانات التقليدية التي تطالب بها البنوك
- عدم توفر السجل الائتماني والقدرة على اعداده عند عملاء التمويل متناهي الصغر،

مشكلة البحث

من خلال البحث سنحاول الاجابة على مجموعة من التساؤلات:

- ما هي علاقة الاطر التنظيمية والتشريعية بنشر الشمول المالي
- كيف تم تضمين نشاط مؤسسات التمويل متناهي الصغر تحت مظلة اجهزة الرقابة والاشراف في مصر
- ما هو دور الجهات المختلفة في استدامة مؤسسات التمويل متناهي الصغر
- ما هي افاق دعم استدامة مؤسسات التمويل متناهي الصغر وفقا لأفضل الممارسات الدولية

اهداف البحث

يهدف البحث الى التعرف على طبيعة عمل مؤسسات التمويل متناهي الصغر وتبسيط الضوء على دور الدولة وحمايتها للمنظومة من خلال الاطر التنظيمية والتشريعية واتاحة قنوات التمويل لهذه المؤسسات للقيام بدورها في تعزيز معدلات التنمية والوصول الى الفئات المهمشة ماليا والاقل حظا والتعرف على بعض التجارب الدولية والقاء الضوء على النقاط التالية:

- ١- التعرف على بعض التجارب الدولية في تعزيز سوق التمويل متناهي الصغر ونشر الشمول المالي.
- ٢- التعرف على طبيعة مراحل تطور الإطار التنظيمي والرقابي للتمويل متناهي الصغر في مصر
- ٣- التعرف على الضوابط التنظيمية والتشريعية التي تنظم ممارسة أنشطة الاقراض والتمويل متناهي الصغر
- ٤- التعرف على مدى تأثير مؤسسات التمويل متناهي الصغر في نشر الشمول المالي
- ٥- الافاق المستقبلية لقطاع التمويل متناهي الصغر وفرص تعزيز نموه وانتشاره

اهمية البحث

تهدف هذه الدراسة الى ابراز اهمية دعم مؤسسات التمويل متناهي الصغر وأثرها على تعزيز معدلات الشمول المالي ودعم الاستقرار المالي في مصر، مع الاخذ بعين الاعتبار خصوصية الوضع المصري، كما نحاول استنادا للدراسات السابقة للاستفادة من تجاربهم على المستوى التشريعي والتنظيمي، كما ان جزء كبير من المتعاملين مع هذه المؤسسات هم من الاشخاص الغير مؤهلين للحصول على تسهيلات من البنوك.

فروض البحث

يقوم البحث على الفروض الآتية:

الفرض الأول: دعم سوق التمويل متناهي الصغر يعزز نشر الشمول المالي.

الفرض الثاني: لا توجد علاقة بين دعم مشروعات التمويل متناهي الصغر ونشر الشمول المالي

حدود البحث

سوق الخدمات المالية غير المصرفية من واقع مؤسسات التمويل متناهي الصغر المرخص لها مزاوله نشاط التمويل متناهي الصغر من الهيئة العامة للرقابة المالية.

الدراسات السابقة

١. دراسة اهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (د. سورية شنبى وآخرون، ٢٠١٨)

ركزت الدراسة علي تقديم مفاهيم حول الشمول المالي، واهميته ودور في التنمية، حيث مع التطور الهائل في التكنولوجيا وظهور العديد من الخدمات المبتكرة التي ساهمت في تنظيم ادارة عمليات القطاعات المالية، وتم الاعتماد في هذه الدراسة علي المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، لوصف وتحليل ما ورد في الدارسات والمراجع المرتبطة بموضوع البحث، وخلصت نتيجة الدراسة بان يوفر الشمول المالي تقديم خدمات ومنتجات مالية متطورة وبأسعار معقولة مثل المعاملات والمدخرات والمدفوعات والتأمين والائتمان وغيرها من الخدمات المالية المختلفة بطريقة مستديمة ومسؤولة، وان الشمول المالي يعزز الاستقرار المالي ويساهم في تحقيق التنمية المستدامة بكل ابعادها.

٢. دور التمويل متناهي الصغر في التخفيف من حدة البطالة في مصر دراسة كمية (د. سلوى محمود أبو ضيف احمد، ٢٠١٦)

نظرت الدراسة الى التمويل متناهي الصغر والتخطيط له كوسيله رئيسية للتنمية الاقتصادية والتقليل من حدة مشكلة البطالة على المستوى القومي. وبذلك من خلال الرصد عن كثب لما حدث ويحدث في قطاع التمويل متناهي الصغر في مصر، للوقوف على الاليات التي تفعل الدور الذي يمكن ان يلعبه تطوير هذا القطاع الذي يستهدف المشروعات متناهية الصغر في التخفيف من مشكلة البطالة في مصر، وذلك من خلال اهداف البحث في دراسة الدور المتوقع لقطاع التمويل متناهي الصغر على مشكلة البطالة في مصر، واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي الكمي من خلال تحليل الاطار النظري من حيث التعرف على مفهوم التمويل متناهي الصغر ومؤسساته والفئات المستهدفة وتطور هذه المنظومة في مصر والاطر التشريعية التي خضعت لها واستعراض وتلخيص الادبيات الاقتصادية التي ابرزت الدور الهام للتمويل متناهي الصغر في مكافحة مشكلة البطالة في الدول النامية.

ثم القياس الكمي لأثر التمويل متناهي الصغر على البطالة للوقوف على الدور الذي يمكن ان يلعبه التمويل متناهي الصغر في التخفيف من حدة البطالة وزيادة معدلات المشاركة في قوة العمل. وقياس مؤشر تطور منظومة التمويل متناهي الصغر بمؤشرين رئيسيين الاول يتمثل في عدد المقترضين النشطين سنويا الذين استفادوا من برامج التمويل متناهي الصغر، والثاني اجمالي محفظة التمويل متناهي الصغر النشطة سنويا.

وتوصلت الدراسة الى اهمية الوصول الى التمويل في مكافحة البطالة وبالنسبة لحالة الاقتصاد المصري فهناك افتقاد لبعض الادوات لتفعيل دور التمويل متناهي الصغر في القضاء على البطالة وبالرغم من التوسع في برنامج التمويل والاقرض متناهي الصغر الا ان هذه لم توجه الى مستحقيها او من يحتاجونها مما أضعف من تأثير هذه البرامج في تحقيق الهدف منها.

٣. مبادرات الاستثمار المجتمعي وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر (دراسة مقارنة للخبرات الدولية والتجارب الواعدة والتطبيق المستقبلي على البيئة المصرية) (مشروع تنمية سياسات المشروعات الصغيرة والمتوسطة مصر/كندا، يوليو ٢٠٠٣)

تهدف الدراسة الى الوقوف على الخبرات الدولية والتجارب الواعدة في مجال مبادرات الاستثمار المجتمعي، ولدراسة المقارنة للخبرات الدولية الناجحة، وبناء على هذه النتائج اقتراح سياسة وبرنامج لمبادرات الاستثمار المجتمعي للتطبيق المستقبلي على البيئة المصرية.

وقد حدد البحث 15 تجربة واعدة لمبادرات الاستثمار المجتمعي ودراسة هذه المبادرات في 10 دول، وأشار البحث الى ان أفضل ظروف تتوافر لدولة ما لتطوير وتقديم مبادرات الاستثمار المجتمعي الناجحة تشتمل على:

- القواعد القانونية وتكامل وشمولية القانون بالنسبة للقطاعات العام والخاص وغير الهادف للربح
- تأمين الممتلكات - الشخصية، والعقارات، والمدخرات، والاستثمارات والمرونة في شكل المشروعات
- سهولة تسجيل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر بما فيها نظام الحوافز.
- تكوين الثروات، وتخفيف الفقر والتطوير الاقتصادي جميعا اهداف لكافة المستويات الحكومية ومؤسساتها.

وقد استخلصت هذه الدراسة في بحثها عن التجارب الواعدة انه ليس هناك مبادرة استثمار مجتمعي واحدة سوف تؤدي الى نمو العمالة المستهدفة في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، ولكن الامر يحتاج الى مجموعة من المبادرات: تشريعية، وترويجية، والبرامج التي يمكن من شأنها الاسهام بشكل كبير في ذلك. وبمزيد من الوضوح يمكن القول بان مصر لديها خبرتها الخاصة بها كما شكلتها قياداتها الحكومية.

٤. أثر التمويل متناهي الصغر للمشروعات الصغيرة في تنمية المجتمع "دراسة ميدانية في محافظة الدقهلية شادي محمد وآخرون، زراعة المنصورة (شادي محمد عبد الباقي إبراهيم صلي، محمد السيد الإمام ، أحمد محمد الشال)

استهدفت الدراسة بشكل رئيسي: ١- التعرف على أثر التمويل متناهي الصغر للمشروعات الصغيرة في تنمية المجتمع. ٢- التعرف على العلاقة بين قيمة القرض ومستوى أثر التمويل متناهي الصغر للمشروعات الصغيرة في تنمية المجتمع من ناحية الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والاجتماعية الاقتصادية والسياسية والادارية والبيئية

واستخدم الباحثون المنهج التحليلي حيث تضمنت اجراءات دراسة الميدانية باختيار محافظة الدقهلية كمجال جغرافي للدراسة، وقد اختيرت عينة البحث بطريقة عشوائية من اصحاب المشروعات الصغيرة الحاصلين على قروض من مؤسسة التمويل متناهي الصغر وتم تحليلها بواسطة البرنامج الاحصائي (SPSS).

وقد تمثلت اهم نتائج الدراسة في وجود علاقة معنوية بين قيمة قروض المشروعات الصغيرة وأثر التمويل متناهي الصغر على مستوى تنمية المجتمع من ناحية الجوانب الاجتماعية الاثية فقط :- (انخفاض التوتر والعنف في المجتمع-انخفاض السرقات في المجتمع) & من ناحية الجوانب الاقتصادية الاثية فقط :- (التمكين الاقتصادي في المجتمع-الاستثمار) & من ناحية الجوانب السياسية الاثية فقط :- (حقوق الدولة) & من ناحية الجوانب البيئية الاثية فقط :- (محاربة التلوث البيئي-تطوير البنية الاساسية في المجتمع).

منهج البحث

١ /المنهج التاريخي لعرض الدراسات السابقة.

ب /المنهج الاستنباطي في تحديد فرضيات الدراسة والتعرف على المشكلة.

ج /المنهج الوصفي التحليلي بسلوب دراسة الحالة.

وقد تم القيام بدراسة بحثية مكتبية في مراجع ادبيات التمويل متناهي الصغر الشمول المالي والتنمية الاقتصادية ومدى ارتباطهما سويا، بالإضافة الى الدراسات التي تناولت اثارها الاقتصادية على الاقتصاد الوطني ولتحقيق هذا الغرض تم الاعتماد على المراجع والدراسات السابقة كمصادر ثانوية للمعلومات.

المبحث الاول: ادبيات الشمول المالي والتمويل متناهي الصغر

الشمول المالي Financial inclusion يقصد بالخدمات المالية الاساسية المشار اليها هنا: (حسابات الادخار - جارية او آجلة - حسابات الادخار - التمويل - الائتمان - التحويلات المالية - خدمات التأمين وخدمات المشورة المالية)، هناك اعتقاد سائد مفاده ان الحرمان المالي يؤدي في المحصلة النهائية الى حدوث الحرمان الاجتماعي والذي تتجلى أبرز مظاهره في شكل الحرمان من التمتع بخدمات تؤثر على نوعية وجودة المستوي المعيشي مثل خدمات التعليم والصحة والسكن.

وبالنظر للحرمان البنكي من حيث العمق، نجد ان مستوياته تتفاوت ما بين افراد المجتمع من شخص الى اخر، وذلك على النحو التالي:

- غير المغطيين بالخدمة البنكية: ويقصد بهم افراد المجتمع الذين يكونون محرومين تماما من اي نوع من انواع الخدمات البنكية (حرمان كلي)
- المغطيين جزئيا بالخدمة البنكية ويقصد بهم افراد المجتمع المحرومين تماما من الخدمات البنكية، كان يكون لدي الشخص حساب مصرفي جاري ولكنه لا يستفيد من خدمات الشيكات او تسهيلات الدفع الالكتروني وبطاقات الائتمان.
- المغطيين كليا بالخدمة البنكية ويقصد بهم افراد المجتمع الذين يتمتعون باستخدام كافة منتجات الخدمات البنكية وبما يلئم احتياجاتهم ومركزهم الاقتصادي والاجتماعي.

الحرمان الائتماني

يعتبر الائتمان او القروض بمثابة اداة مالية هامة تيسر امكانية الحصول على السلع والخدمات التي تفوق تكلفة الصرف عليها حجم الميزانية او الدخل المتاح مثل الاثاث، السيارات، المباني واللت والمعدات وخلفها. فضل عن ذلك، يعتبر الائتمان او القروض مصدر حماية في مواجهة الازمات وصددمات الدخل. فالحرمان من الائتمان او من القروض قد يتسبب في الحرمان الاجتماعي بأحد الشكال التالية:

- الشعور بعدم تقدير الذات مقارنة بأفراد المجتمع الاخرين.
- استدامة العجز عن تغطية احتياجات الاسرة من خلال مصادر الدخل
- المعاناة من تداعيات الافراط في المديونية بسبب اللجوء الى مصادر التمويل غير الرسمية التي تتهم بالمغالاة في تقاضي تكلفة التمويل واستدراجها للمتعاملين معها للزج بهم فيما يعرف بفخ المديونية او الحلقة المفرغة للديون.
- الافراط في المديونية يؤدي بدوره الى تعميق كل من الحرمان المالي والحرمان الاجتماعي.
- وبالنظر للحرمان الائتماني من حيث العمق، نجد ان مستوياته تتفاوت ما بين افراد المجتمع من شخص الى اخر، وذلك على النحو التالي:
- المهشين كليا من الائتمان: ويقصد بهم افراد المجتمع الذين لا تتاح لهم فرصة الوصول الى هذه الخدمة (الاقصاء الكامل)

- الحاصلون على خدمة انتمانية غير ملائمة ويقصد بهم افراد المجتمع الذين يتلقون خدمة الائتمان سواء من مصادر التمويل غير الرسمية او المصادر الرسمية في ظل شروط تمويل غير مناسبة - على الاخص فيما يتعلق بتكلفة التمويل مقارنة مع المتوسط السائد في السوق
- الحاصلون على خدمة انتمانية ملائمة ويقصد بهم افراد المجتمع الذين يتلقون خدمة الائتمان بالشروط المناسبة (الوضع المثالي) سواء من مصادر التمويل غير الرسمية او الرسمية.

الادراج المالي :

يقصد بالإدراج المالي كافة الترتيبات والاجراءات التي تتخذ من قبل الدولة لتضمن جميع افراد المجتمع: بهدف تيسير امكانية الوصول للخدمات المالية الاساسية التي يقدمها النظام المالي الرسمي وتحقيق امكانية استخدام هذه الخدمات دون وجود عوائق تعمل على تحقيق الشمول المالي وبالتالي (الخدمات المالية للجميع) والاستقرار المالي والعبور الى مرحلة التنمية الاقتصادية الشاملة.

التمويل متناهي الصغر

هو عبارة عن توفير الخدمات المالية للفئات المهمشة اقتصاديا والمستثناة من خدمات البنوك، ولا تستطيع توفير الضمانات التي تطلبها البنوك، وهم عادة اميون والبنكيون يعتقدون ان التعامل معهم غير مربح، والخدمات المالية التي تقدم من قبل التمويل متناهي الصغر تتمثل في القروض متناهية الصغر، التوفير متناهي الصغر، التامين متناهي الصغر، التحويلات المالية الصغيرة -خدمات مصممة حسب حاجة العميل وتقدم قريبة من مواقعهم.

توجد عدة مسميات للتمويل متناهي الصغر منها: وهي مصطلحات تستخدم احيانا وكأنها مترادفات مثل القروض الصغيرة microcredit، micro debt والمديونية الصغيرة، microfinance والتمويل متناهي الصغر

توجد عدة تعريفات للتمويل متناهي الصغر، وفيما يلي نستعرض اهمها:

- "التمويل متناهي الصغر" الى توفير الخدمات المالية وهي في المقام الاول الائتمان والادخارية والتحويلات المالية التي تقدم للعملاء الفقراء النشيطين اقتصاديا غير القادرين على الحصول على الخدمات التي تقدمها مؤسسات مالية رسمية. وذلك وبهدف التغلب على أحد المعوقات الرئيسية التي يواجهها الفقراء في جميع انحاء العالم الا وهي ندرة الفرص للحصول على قروض وعلى الخدمات البنكية الاخرى والتي تقدم من خلال النظم البنكية الرسمية^١.
- التمويل متناهي الصغر هي كل الخدمات البنكية التي تمنح للفقراء وللعائلات ذوي الدخل المنخفض والذين لا يستطيعون الوصول الى المؤسسات المالية الرسمية، من اجل استعمال هذا التمويل في الاعمال الصغيرة

لتحسين احوالهم الاقتصادية^٢، كما يعني ايضا: "تقديم خدمات مصرفية الى الشرائح السكانية الاقل دخلا، وخاصة الفقراء والناس الاشد فقرا. وتختلف التعاريف المنطبقة على هذه المجموعات من بلد الى اخر^٣.
- التمويل متناهي الصغر هو عملية تقديم خدمات مالية متعددة مثل خدمات الودائع والقروض والدفعات وتحويل النقود والتأمين للفقراء واصحاب الدخول المتدنية من الاسر واصحاب المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة^٤.

وفي ضوء التعريفات الواردة هنا نستنتج ان التمويل متناهي الصغر موجه للفقراء ولأصحاب المشاريع الخاصة الذين لا يقدرّون على الاستفادة من الخدمات البنكية الممنوحة من طرف البنوك التجارية. تضم مؤسسات التمويل متناهي الصغر، مؤسسات مالية تركز على تقديم خدمات التمويل متناهي الصغر وهي تتمثل في مؤسسات تتراوح ما بين^٥ الرسمية مثل البنوك، شبه الرسمية مثل التعاونيات والمنظمات غير الحكومية وبنوك الادخار في القرى، غير الرسمية مثل مجموعات الادخار والائتمان او التسليف، ويكون هذا التمويل على العموم لمدة قصيرة اقل من ١٢ شهر ولتمويل راس المال العامل^٦.

نشأة التمويل متناهي الصغر: في سنة ١٩٧٦ ظهرت اول تجربة للتمويل متناهي الصغر في بنغلاديش من خلال الاقتصادي محمد يونس بعد المجاعة الكبيرة التي عرفتها البلاد في سنة ١٩٧٤^٧، وقد تحصل محمد يونس على جائزة نوبل في ٢٠٠٦، فتم انشاء بنك جرامين الذي قام بتمويل الفقراء وخاصة النساء باعتبارهم مهمشين في المجتمع بالرغم من اهميتهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، فقد بلغت نسبة النساء من مجموع التمويلات الممنوحة من طرف هذا البنك نسبة ٩٥%^٨ وقد اثبتت تجارب تمويل هذا البنك للفقراء على ان الفقراء كانوا مقترضين موثوقين حيث انهم يسددون التمويل في وقته^٩، ثم شهد التمويل متناهي الصغر الانتشار في باقي الدول الاخرى كأمريكا اللاتينية التي انشأت بنك القرية (village bank)^{١٠}، ثم ظهر في بوليفيا عن طريق

2 – Mejeha، Remy O، "Microfinance Institutions in Nigeria،" MPRA Paper No. 13711، posted 02. March 2009، p03.

٣- روبرت بك آريستين، " الإرشادات المتفق عليها بشأن التمويل الأصغر"، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، ٢٠٠٣، ص ١٠.
٤- بدر الدين عبد الرحيم ابراهيم، فارس ارباب إسماعيل، " تأثير سياسات الاقتصاد الكلي على التمويل الأصغر في السودان"، يونيكوز للاستشارات المحدودة برعاية بنك السودان، الخرطوم، فبراير ٢٠٠٦، ص ٢٠.

٥ - إصلاح حسن العوض، " إدارة التمويل الأصغر"، بنك السودان المركزي وحدة التمويل الأصغر، الدورة التدريبية الأولى/بنك الأسرة مايو/يونيو 2008، ص ٤٠.

6 – Ajaz Ahmed Khan، "Islamic Microfinance Theory، Policy and Practice"، Islamic Relief Worldwide، www.islamic-relief.com، United Kingdom، 2009، p 06.

7 - Abdul Rahim ABDUL RAHMAN، "Islamic Microfinance: A Missing Component in Islamic Banking"، Kyoto Bulletin of Islamic Area Studies، 1-2 (2007)، p 38.

8- Abdul Rahim Abdul Rahman، "Islamic Microfinance: A Missing Component in Islamic Banking"، Kyoto Bulletin of Islamic Area Studies، 1-2 (2007)، pp. 38-39.

9 – Maliha Hussein and Shazreh Hussain، The Impact of Micro Finance on Poverty and Gender Equity Approaches Evidence from Pakistan،" Pakistan Micro Finance Etnwork، December 31، 2003، p4.

10 - Mohammed Obaidullah، "Introduction To Islamic Microfinance"، International Institute of Islamic Business and Finance، india، 2008، p 07.

بنك سول، وفي اندونيسيا من طرف بنك راكيات ^{١١} rakyat، وقد قامت كثيرا من الدول بإنشاء مؤسسات التمويل متناهي الصغر وحتى في الدول الغنية كالولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا، وغيرها من الدول الاخرى...

مؤسسات التمويل متناهي الصغر: وهي المؤسسات التي تقدم خدمات مالية للفقراء، واغلبها مؤسسات قائمة على برامج القروض الصغرى وتقبل ايداع المبالغ الصغرى من عملائها فقط وليس من العامة^{١٢}، ويقدم التمويل متناهي الصغر في الغالب بواسطة ثلاثة مصادر رئيسية تتمثل في المؤسسات الرسمية كالبنوك، والمؤسسات شبه الرسمية مثل المنظمات غير الحكومية وهي منظمات غير ربحية تتخصص في اقراض المشروعات متناهية الصغر واصحاب الاعمال الحرة، ولكنها لا تملك في العادة ترخيصا من الجهات الحكومية للتعامل مع الودائع^{١٣}، والصادر غير الرسمية مثل الممولين واصحاب المتاجر والمجموعات التي تخدم بعضها البعض.

عملاء التمويل متناهي الصغر: هم في العادة من ذوي الدخل المحدود غير القادرين على الوصول الى المؤسسات المالية الرسمية^{١٤}، وهم غالبا من اصحاب المشاريع الصغرى المشتغلين لحسابهم الخاص والذين يديرون انشطتهم الاقتصادية في اغلب الاحيان من منازلهم، وفي المناطق الريفية يكون عميل التمويل متناهي الصغر عادة من صغار المزارعين او ممن يقومون بأعمال تدر دخلا متواضعا مثل اعداد وبيع المأكولات المنزلية، او غيرها من انواع التجارة البسيطة، اما في المدن فتتسم أنشطة التمويل متناهي الصغر بالتنوع مثل اصحاب المتاجر، مقدمي الخدمات، الصناع الحرفيين والباعة المتجولين وغيرهم، وهنا يمكن القول ان عملاء التمويل متناهي الصغر هم الفقراء وغير الفقراء المعرضون للفقر والذين لهم مصدر دخل ثابت نسبيا^{١٥}.

المبادئ الاساسية للتمويل متناهي الصغر: يأتي الالتزام بتطبيق الممارسات السليمة في قطاع التمويل متناهي الصغر من اعلى مستويات البلدان والهيئات المانحة، ففي يونيو ٢٠٠٤ صدقت مجموعة الثمانية على المبادئ الاساسية للتمويل متناهي الصغر في اجتماع رؤساء هذه الدول في سي ايلاند بولاية جورجيا الامريكية، وقد تم تحويل المبادئ الاساسية التي اعدتها واعتمدتها الجهات المانحة العامة والخاصة الثمانية والعشرون الاعضاء بالمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء CGAP الى ارشادات تشمل التوجيهية للممارسات السليمة^{١٦} الى اجهزة موظفي الجهات المانحة والجهات الاستثمارية.

يعتبر مقرضو الاموال Loan Sharks المنافسون المباشرين لمؤسسات التمويل متناهي الصغر. الافراد الفقراء، المستبعدون من النظام المالي الرسمي، قد يلجؤون الى هذا البديل كمصدر غير رسمي من مصادر الاموال في معظم الاحيان، والفوائد التي يفرضها مقرضو الاموال غالبا ما تفوق وبشكل كبير تلك التي تفرضها

11 11 - Abdul Rahim Abdul Rahman, "Islamic Microfinance: A Missing Component in Islamic Banking", opcite, p13.

^{١٢} - تطوير خدمات الاعمال والشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر، " دراسة أثر الازمات الاقتصادية والسياسية المتلاحقة على قطاع التمويل الاصغر في قطاع غزة"، كانون اول ٢٠٠٩، ص ٠٩، متوفر على الموقع التالي: www.tatweer.ps
^{١٣} - اليزابيث ليتفيلد وريتشارد روزنبرج، " تحطيم الحائط العازلة بين التمويل متناهي الصغر والنظام المالي الرسمي"، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء CGAP، ٢٠٠٤، ص ٤.

^{١٤} - بماركو اريا، " التمويل متناهي الصغر: نصوص وحالات دراسية"، كلية الادارة، جامعة تورينو، ايطاليا، ٢٠٠٦، ص ٢٤.
^{١٥} - تطوير خدمات الاعمال والشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر، " دراسة أثر الازمات الاقتصادية والسياسية المتلاحقة على قطاع التمويل الاصغر في قطاع غزة"، كانون اول ٢٠٠٩، ص ٠٩، متوفر على الموقع التالي: www.tatweer.ps
^{١٦} - ومن أهم هذه المبادئ: - الفقراء بحاجة الى مجموعة متنوعة من الخدمات المالية وليس القروض فحسب، فبالإضافة إلى الائتمان، يريد الفقراء خدمات الادخار والائتمان وتحويل الاموال.

مؤسسات التمويل متناهي الصغر، وكثيرا ما يواجه المقترضون سلوكا غير قانوني، لذا فان ابتكار التمويل متناهي الصغر كان خليطا من هذه الصفات على شكل مؤسسات مالية رسمية.

انواع برامج التمويل

أولا: القروض الفردية: تقدم هذه القروض لتلبية احتياجات المقترض للإنفاق على مشروعه الصغير، باعتبار ان القرض مرة واحدة لا تتكرر حيث ان المقترض قد يكون قادرا على الاكتفاء الذاتي من اول قرض، بل وتحقيق فائض يسد من خلاله القرض وفوائده مع ربح يستطيع الاتفاق منه على اسرته الى واستمرار مشروعه.

ثانيا: القروض المتدرجة: وهو مثل الحالة السابقة ولكن يمنح القرض اول مرة صغيرا فاذا اثبت قدرته على السداد يمنح قرضا أكبر حيث يوفر الثقة في شخصه وفي قدرته على الائتاج والسداد.

ثالثا: القروض الجماعية: وهي تقدم الى مجموعة من الافراد (من ٥ الى ١٠ افراد) لتمويل مشروعاتهم الفردية حيث تكفل المجموعة بعضها البعض وتقوم بالسداد عن الفرد المتمتع، وقد ثبت ان المجموعة تحقق ضغطا على الفرد المتقاعس عن السداد، كما تقوم بدور الناصح والمساعد للفرد في النواحي الفنية والتسويقية والادارية للمشروع.

اهمية التمويل الصغير:

- تتبع اهمية التمويل الصغير من اهمية الادوار التي يلعبها في مجال مكافحة الفقر والاسهام في عمليات التنمية النوعية والاقتصادية والاجتماعية. اذ يقوم التمويل متناهي الصغر بالتالي:
- يهدف التمويل الصغير لتوفير الخدمات التمويلية وغير التمويلية لقطاعات المشروعات متناهية الصغر بغرض زيادة المشاركة، وبالتالي زيادة دخول اصحاب المشروعات والحد من التفاوت في توزيع الدخل القومي والبطالة ويجاد كيانات قادرة على ان تتواصل لتقديم هذه الخدمات بصورة مستمرة.
- كما يهدف التمويل الصغير لتحويل القطاع غير الرسمي الى القطاع الرسمي وتيسير وصول الخدمات المالية لتلك القطاعات، ويهدف للإدماج وابرار مساهمة هذه المؤسسات في جهود التنمية بالوطن.

خصائص التمويل متناهي الصغر :

- التمويل متناهي الصغر مبني على المعلومات :اذ يجب جمع معلومات كافية عن العميل ونشاطه لتحديد مدى نجاحه وقدرته على السداد، اضافة الى اداة مطالبة مع ضمان يتمثل في الضغط الاجتماعي.
- التمويل متناهي الصغر يمول جزء من دورة المشروع او دورة كاملة، او أكثر من دورة. وبالتالي لا يجب ربطه بدورة راس المال، كما لا يرتبط بصوره مباشره بدراسة جدوى، وانما بدراسة مشروع ١٧

- ^{١٧} بلانت فاينانس، أثر التمويل متناهي الصغر في مصر دراسة مسحية، موقع الالكتروني مايو 2008 ، ص53

المبحث الثاني: التجارب الدولية للتمويل متناهي الصغر

ان الفهم التام لنشأة وطبيعة النظام المالي وتنظيمه في دولة ما وسلوك الحكومة تجاه هذا القطاع يعتبر جزءا مكمل لفهم طبيعة التمويل متناهي الصغر لهذه الدولة، اذ ان ذلك يتيح للشخص فهم القوى التي تشكل النمو والعوامل التي تعوقه فيما يخص التمويل متناهي الصغر.

تجربة بنغلاديش في منح التمويل متناهي الصغر^{١٨}

لقد بدا التمويل متناهي الصغر في بنغلاديش في عام 1979 م بجهود البروفيسور محمد يونس استاذ العلوم الاقتصادية في جامعة شيتاغون، حيث قام ببرنامح بحث عملي لدراسة امكانية وضع إطار لإدراج فقراء الارياف ضمن شبكة مصرفية قابلة للتطبيق، لقد تبادل لذهن البروفيسور محمد يونس انه إذا كان بالإمكان توفير موارد مالية لسكان لا يملكون الارض بشروط واجال مناسبة ومعقولة فان هؤلاء الملايين من الناس مع الملايين من مشاريعهم سيحققون أكبر اعجوبة تنمية.

وأطلق محمد يونس على مشروع البحث العلمي اسم مصرف جرامين ويعني باللغة البنغالية مصرف القرية حيث يتم نشاط البنك كله في قرى المقترضين اثناء اجتماعات المركز الاسبوعية، والمركز عبارة عن اتحاد يتم تشكيله على مستوى القرية ويتكون من مجموعات تضم كل منها 5 مقترضين، حيث يجتمع ضمن هذه المجموعات قرويون لا يملكون ارضا ليطلبوا قروضا صغيرة عبر مركزهم حسب شروط معينة لتحقيق دخل اضافي هذا ولقد تم انشاء مصرف جرامين لتحقيق الاهداف التالية:

- توسيع نطاق التسهيلات البنكية لتشمل الفقراء رجالاً ونساء.
- القضاء على استغلال المرابين للفقراء.
- دمج السكان المحرومين ضمن هيئة تنظيمية يمكنهم من خلالها قوة اجتماعية وسياسية واقتصادية
- تحويل الحلقة المفرغة القديمة القائمة على مبدأ الدخل الضئيل يؤدي الى ادخار ضئيل واستثمار ضئيل وبالتالي دخل ضئيل الى نظام قابل للتوسع مبني على الدخل الضئيل والقروض والاستثمار يؤدي الى المزيد من الدخل والمزيد من القروض والاستثمار وبالتالي المزيد من الدخل.

اسس نجاح نظام مصرف جرامين لتقليص الفقر في المناطق الريفية:

اولا: الاستهداف ومبدأ الحصر يمثل الاستهداف ومبدأ الحصر عاملان اساسيان في الوصول الى عدد كبير من الفقراء جدا فمعظم البرامج التي توصف بانها مخصصة للفقراء فشلت في الوصول الى عدد كبير منهم بسبب تسرب الموارد نحو غير الفقراء. المصدر السابق.

^{١٨} دافود أس - جوبونز، ترجمة / مبادرة جرامين، عبد اللطيف جميل، قارئ غرامين، وثائق خاصة بالتدريبات من أجل تكرار نظام مصرف غرامين المالي من أجل التقليص من الفقر الريفي، الطبعة الثانية، ص8

ثانياً: أسس الالتزام بنظام القرض والعمل مع النساء الفقيرات الالتزام بنظام القرض أي استخدام القروض لتحقيق الاهداف المتفق عليها وتسديدها في الوقت المحدد يجب ان يتم من بداية البرنامج ويتواصل خلال فترة تنفيذه، ان تكرار تجربة مصرف جرامين يكون من السهل تحقيقه عند النساء الفقيرات ولهذا اصبحت كل هذه البرامج مخصصة للنساء.

تجربة التمويل متناهي الصغر في الهند

نشأة وتنظيم التمويل متناهي الصغر في الهند^{١٩} : يعتبر تمويل الفقراء في الهند برنامجاً تقوم به الحكومة ويتطلب قدراً كبيراً من الدعم ولكن تغير هذا الوضع نوعاً ما حيث بدأ الاتجاه نحو اشكال التمويل التجاري وذلك بسبب تطور القطاع المالي والذي اتصف بوجود، ويعتبر ظهور التمويل متناهي الصغر في الهند من اعظم الانجازات في الحديث، حيث استطاع البنك الوطني للتنمية الزراعية والريفية ايجاد طرق للوصول للفقراء الذين تمكنوا من التجمع مع بعضهم البعض للحصول على قروض صغيرة غير مضمونة بتكاليف مختلفة لأعضاء المجموعة حسب احتياجاتهم وسميت هذه المجموعات بمجموعات المساعدة الذاتية التي ادخلتها المنظمات غير الحكومية للتنمية الاجتماعية في فترة الثمانينات عندما ادركت العائق الوحيد امام هذه المجموعات هو المصادر المالية وبالتالي تم تصميم برنامج لربط تلك المجموعات بالبنوك للتغلب على العوائق المالية.

الاشكال القانونية والتنظيمية لمؤسسات التمويل متناهي الصغر في الهند هي المنظمات غير الحكومية والشركات المالية والتعاونيات وجمعيات القطاع العام، فالمؤسسات التي كانت سائدة في الماضي هي شبكة من التعاونيات، واما المؤسسات الجديدة فهي التي اوجدتها مؤسسة جرامين مثل جمعية (Society for Helping Share)، (Share)، مساعدة وتوعية الفقراء في الريف عن طريق التعليم والتي تستهدف وتركز بصورة اساسية على (Awakening Education, poor Through). التمويل متناهي الصغر (1)

تم تسجيل المؤسسة في عام 1989 م كمنظمة خدمية وبعد ذلك تحولت الى مؤسسة تمويل أصغر مسجلة تحت قانون الشركات، حيث تقدم خدمات التمويل متناهي الصغر للفقراء في المناطق الريفية خاصة النساء وذلك بغرض تكوين راس المال المنتج وتمكينهن من استخدام مهارتهن في التخفيض من حدة الفقر.

ومن التغيرات التي يشهدها قطاع التمويل متناهي الصغر تحول عدد من المنظمات غير الحكومية الى شركات مالية غير مصرفية، وقد ترتبت على هذا التحول عدة فوائد مثل:

- التعامل مع مؤسسات مالية منظمة قادرة على جذب الاموال التجارية.
- امكانية الدخول الى مصادر الاموال المتعددة بما في ذلك المساهمات الرأسمالية والاستدانة من البنوك التجارية.
- الوصول الى عدد كبير من الفقراء نتيجة لضخامة المحافظ التمويلية.

¹⁹ Raven Smith, The changing Face of micro finance in India. Benefits of transforming from an NGO to Bank Financial Company م 1991 عام في % 61.2 حوالي الى

- زيادة الكفاءة نتيجة الضغط على هذه الشركات بتخفيض التكاليف وتحسين الربحية.

التحديات التي تواجه نجاح التمويل متناهي الصغر في الهند تتمثل في الآتي:

- تحسين ضبط مؤسسات التمويل متناهي الصغر.
- الادارة السليمة لمؤسسات التمويل متناهي الصغر وتحسين نظام الشفافية.
- مقابلة الاحتياجات الاخرى المتعددة للمقترضين بخلاف التمويل.
- تحسين البنيات التحتية. ٢٠

تجربة التمويل متناهي الصغر في غانا

انشئ اتحاد ائتمان افريقي في شمال غانا عام 1955 م بواسطة البعثة الكندية الكاثوليكية التي كانت موجودة في ذلك الوقت، ويرجع تاريخ التمويل متناهي الصغر السائد حاليا الى عدة سنوات وذلك بفضل سياسات وبرامج القطاع المالي مثل برامج منح التمويل المدعوم وانشاء البنوك الريفية وبنوك المجتمع وتحرير القطاع المالي والسماح بإنشاء انواع مختلفة من المؤسسات المالية غير البنكية بما في ذلك شركات الادخار والائتمان وبيوت التمويل واتحادات الائتمان، وتضمن دستور جمهورية غانا في عام 1992 م التزاما بتطوير المناطق الريفية كجزء من الاستراتيجية القومية لتحسين الظروف المعيشية لسكان الريف، وفي سبيل حل مشكلة عدم التنسيق بين الوكالات الحكومية ادخل الدستور نظام اللامركزية عن طريق انشاء وحدات سياسية ادارية في الاقاليم والطرق والاسواق والخدمات الصحية.

ويتم تقديم الخدمات المالية في غانا عن طريق المؤسسات الرسمية وشبه الرسمية وكذلك غير الرسمية وتسود هاتين الاخيرتين في المناطق الريفية وتتمثل مصادر التمويل في المقرضين والاقارب والتجار والتعاونيات وموزعي المنتجات الزراعية ولكن نسبة لصغر حجم التمويل المقدم عن طريق هذه المصادر فانه لا يكفي لتنفيذ برامج التنمية.

التحديات التي تواجه قطاع التمويل في غانا:

- عدم الترتيبات المؤسسية الملائمة، ضعف الهيكل التنظيمي للمؤسسات وضعف القدرات وعدم التنسيق والتعاون بين مؤسسات التمويل متناهي الصغر اضافة الى عدم وجود روابط بين المؤسسات المالية الرسمية وغير الرسمية.
- يتمثل الجانب الاخر من التحديات التي واجهت قطاع التمويل متناهي الصغر في غانا في عدم اهتمام البنوك التجارية التقليدية بتقديم التمويل متناهي الصغر حيث تتطلب المبادئ الرئيسية لهذه البنوك وجود دليل مستندي للعمليات التي تقوم بها اضافة الى وجود علاقات مستمرة مع العملاء وتقديم ضمانات وهذا ما لا يملكه معظم مشروعات الاعمال الصغيرة.
- تقديم التمويل وادارته ان الاستراتيجيات الحالية للتمويل متناهي الصغر في غانا ليست متنوعة وغير

فاعلة وبالتالي ليس لها القدرة على مواجهة الطلب المتنوع من قبل السوق والمستخدمين المختلفين حيث لا يوجد هيكل لتنظيم مؤسسات التمويل متناهي الصغر ورفع مستوياتها فيما يخص العمليات التي تقوم بها.

- نقص البيانات والمعلومات: بصفة عامة يوجد نقص في المعلومات عن مؤسسات التمويل متناهي الصغر وعملاتها حيث لا توجد منهجيات واساليب في غانا لجمع البيانات على المستوى القومي فلا يوجد نهج محدد للتقارير سواء عن طريق الحكومة او الشركاء فيما يتعلق بتدخل كل منهما، وبالتالي لا توجد قاعدة معلومات لاتخاذ القرارات والتخطيط، وعلى نطاق المؤسسات فان نظام جمع وتبادل المعلومات بين المؤسسات يعتبر ضعيفا.

- التنظيم والرقابة: لابد من التحاور فيما يتعلق بصياغة وتنفيذ السياسات التنظيمية والرقابية والاجراءات المتعلقة بها وذلك لضمان توافق الاساليب التي تستخدمها كل مؤسسات التمويل متناهي الصغر في عملية التنظيم، كذلك لابد من الموازنة بين الحاجة الى تسهيل انشاء مؤسسات التمويل متناهي الصغر والحاجة الى حماية اموال المودعين والعملاء وقطاعات سوق التمويل متناهي الصغر الاخرى.

المبحث الثالث: أهمية دعم الدولة لنشاط التمويل متناهي الصغر في نشر الشمول المالي

من الثابت بين المفكرين الاقتصاديين ووسط الخبراء الماليين ان الشمول المالي يسهم في تحقيق الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذا يحتاج نشر الشمول المالي الى مجموعة من المتطلبات الاساسية من اجل توسع قاعدة النظام المالي الرسمي لتشمل جمع شرائح المجتمع ومع انتشار استخدام الخدمات المالية سيساهم بالتأكيد في تعزيز استقرار النظام المالي حيث اظهرت بيانات متعددة عن البنك الدولي ان الدول ذات مستويات الشمول المالي الاكبر اقل عرضة لحدوث التقلبات السياسية.

كما توجد علاقة موجبة طردية بين مستويات النمو الاقتصادي ومستويات الشمول المالي كما ان عمق وانتشار الخدمات المالية مؤشر على العدالة الاجتماعية وجذب مزيد من المنشآت للانتقال من القطاع غير الرسمي الى القطاع الرسمي بالاقتصاد.

ويلعب التمويل المتناهي الصغر دور كبير في المساهمة في تحقيق المنشودة للأجهزة الرقابية والتي منها تحقيق الاهداف التنموية الخاصة بتحسين الاحوال المعيشية للفئات محدودة الدخل، وذلك باستهداف الفقراء الناشطين اقتصاديا والذين تم استثناءهم من القطاع المصرفي التقليدي، وبالتالي النتيجة المترتبة على ذلك تتمثل في ان المحفظة الائتمانية لتلك المؤسسات تضم اعدادا ضخمة من الفقراء، وفي ذات الوقت، فان غالبية تلك المؤسسات تتميز بانها مؤسسات ذات غرض مزدوج:

- يتمثل الهدف الاستراتيجي الاول منها في ان لها اهدافا اجتماعية تتمثل اساسا في تحسين مستوى معيشة الفئات المستهدفة، بالإضافة الى اهداف اجتماعية اخرى كالتقليل من فجوات النوع الاجتماعي، والدمج المجتمعي.

- اما الهدف الاستراتيجي الثاني فيتمثل في تحقيق الاستمرارية المالية

ان المهمة الرئيسية لمؤسسات التمويل متناهي الصغر تتمثل في الوصول الى الاستمرارية المؤسساتية التي تضمن توفير مجموعة متنوعة من الخدمات المالية العالية ذات الجودة العالية والمصممة خصوصا لتستجيب لاحتياجات أكبر عدد ممكن من الاسر الفقيرة والقرية من خط الفقر، وبالتالي ان تحقيق تلك الاغراض المزدوجة يعد تحديا كبيرا في حد ذاته، وخاصة في ظل قيام بعض المؤسسات بالتركيز على الغرض المالي على حساب الغرض الاجتماعي، بالإضافة الى غياب أنظمة الرقابة الاجتماعية على تلك المؤسسات.

ويتميز سوق التمويل متناهي الصغر بزيادة حجم المعاملات اليومية، وبالتالي الحجم الهائل للبيانات، والتي تبنى عليها قرارات ائتمانية، فانه من الضروري انشاء وتصميم قاعدة بيانات مركزية متكاملة ومعيارية خاصة بالمؤسسات العاملة بسوق التمويل متناهي الصغر تغطي كافة متطلبات عمل الاطراف ذات الصلة، والاستعانة بالجهات الاستشارية والخبرة بمجال الدراسات التحليلية لنظم المعلومات وقواعد البيانات، والتعاون مع كافة الاطراف ذات الصلة، ومن متطلبات نجاح بناء قاعدة البيانات المركزية توفر ما يلي:

- ايجاد آلية لجمع هذه المعلومات من هذه المؤسسات والاطراف ذات الصلة بشكل دوري.

- إيجاد الآليات المناسبة لتحديثها باستمرار بشكل موثوق.
- وجود التمويل اللازم لمتطلبات انشائها سواء أجهزة ومعدات (Hardware)، أو البرمجيات (Software) والاستفادة من الإمكانيات الفنية المتاحة.
- تجدر الإشارة أيضاً إلى أن نجاح الاستراتيجية يتطلب تطوير منهجية عمل الجهات المشرفة، وتطوير منهجية عمل الأطراف ذات الصلة إن دعت الضرورة إلى ذلك.
- كما يتطلب نجاحها وبشكل ضروري وملح تحسين خدمات البنية التحتية الخاصة بالاتصالات، لما لها من أهمية كبيرة في تطور نظم المعلومات وتقديمها.
- تأهيل الكادر البشري المشرف على عمل هذه المنظومة.

أخذت مؤشرات قياس الشمول المالي أهمية خاصة في كثير من بلدان العالم لأنها تعبر عن تطور القطاع المالي الذي يستقطب كافة شرائح المجتمع وشمولهم بالخدمات المالية، حيث تعتمد المؤشرات القياس على طبيعة البيانات المتوفرة ودقتها وطبيعة النظام المالي ودرجة تطوره المتمثلة بجانب العرض والطلب على الخدمات المالية.

ويعتبر الشمول المالي كهدف استراتيجي تحدي امام الدولة في ضوء التطورات المتسارعة، تمثلت في النظر في كيفية الموازنة بين الشمول المالي Inclusion Financial كهدف استراتيجي جديد وبين الاهداف الثلاثة الأخرى المتعارف عليها وهي:

١. الاستقرار المالي Financial Stability
٢. النزاهة المالية Integrity Financial
٣. والحماية المالية للمستهلك Financial. Consumer Protection

واعتمدت هذه الورقة البحثية على التركيز على أهمية تعزيز البيئة الكلية الداعمة لضمان تداخل وتكامل استراتيجيات التمويل متناهي الصغر مع الخطط الكلية لتطوير البيئة الاقتصادية وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، والقدرة التنافسية، وكذلك لإيجاد بيئة إيجابية محفزة للتطور والنمو فيما يخص الجوانب التشريعية والجوانب الرقابية، وكذلك الاهتمام بالخدمات المطلوبة لتطوير السوق والتي تفيد مؤسسات التمويل متناهي الصغر مباشرةً واستحداث وتطوير الخدمات المقدمة للفئات المستهدفة، ولا ينبغي أن يتم الحديث عن تطوير قطاع التمويل متناهي الصغر بمعزل عن القطاعات التنموية الأخرى سواء على مستوى القطاعات الوسيطة أو على مستوى القطاعات الكلية، وذلك لأن هناك روابط قوية بين تنمية قطاع التمويل متناهي الصغر وبين الوصول إلى الأهداف الكلية لتطوير البيئة الاقتصادية، وزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وبناءً على ذلك تتضح أهمية العلاقات التكاملية، ودرجة الاعتمادية بين المستويات المختلفة المكونة للاقتصاد الوطني، والذي يعتمد تطويره إلى حد كبير على نجاح القاعدة العريضة من المشروعات المتناهية الصغر. ويطلق على هذا

النظام اسم "نظام سلسلة القيمة" (Value Chain System). ولذلك فإن قطاع التمويل متناهي الصغر جزء لا يتجزأ من منظومة الاقتصاد الوطني بقطاعاته المختلفة وتتضح تلك الروابط بالحقائق التالية:

- زيادة مستوى دخول الفئات المستهدفة من التمويل متناهي الصغر تؤدي الى زيادة مستويات الاستهلاك للسلع، والخدمات المنتجة بواسطة قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- مخرجات الانتاج لبعض المشروعات المتناهي الصغر تمثل مدخلات المواد الاولية لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهنا يجب التأكيد على اهمية انشاء قاعدة بيانات مركزية لتعميق تلك الروابط
- يوفر العمل على تنمية قطاع المشروعات المتناهي الصغر مدخلا جيدا لنشر ممارسات المساواة في النوع الاجتماعي (Gender Equality Mainstreaming) والمنهج الحقوقي للتنمية (Rights-Based Approach)، وذلك في منظور البعد الاقتصادي الاجتماعي لخطط الدولة.
- تحقيق الميزة التنافسية (Competitive Advantage) في منتجاتها او خدماتها.
- تطوير خدمات تطوير الاعمال (Business Development Service) للمشروعات المتناهي الصغر

فالتمويل متناهي الصغر اثبت فعاليته في ايجاد فرص العمل الحر المنتج، ومن الضروري ان تقوم المؤسسات الدولية والاقليمية المعنية، وكذلك المؤسسات المختصة في الدول المانحة بزيادة ما تقدمه من دعم للاستثمار في مجال تطوير الهياكل الاساسية وغيره من المجالات ذات الاولوية، بما في ذلك المشاريع الرامية الى تضيق الفجوة الرقمية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

المبحث الرابع: تطور الإطار التنظيمي لسوق التمويل متناهي الصغر في مصر

استمر قطاع التمويل متناهي الصغر لعقود يعمل بشكل عشوائي بعيدا عن مجالات التقييم والإشراف والرقابة، وعدم مراعاة السياسة النقدية لأوضاع المشروعات متناهية الصغر وكذلك معاناة المشروعات متناهية الصغر من عدم توافر الضمان اللازم للاقتراض وطول إجراءات منح القروض للمشروعات متناهية الصغر، وعدم تحمس البنوك لإقراض المشروعات متناهية الصغر لصغر حجم تعاملاتها مع ما تكلفه هذه المعاملات من اعباء ادارية على البنوك وان اقراض هذه المشروعات لا تتمتع بالتقل التي تتمتع به المشروعات الكبيرة كما تقوم البنوك بتحميل المشروعات متناهية الصغر اعباء مادية اكبر كخدمة الدين التخفيف من الاعباء الادارية التي تتحملها هذه البنوك

وقد ظهر بوضوح الاقتراض متناهي الصغر في الخمسينات من خلال البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي وكذلك من خلال "مشروع الاسر المنتجة" في ١٩٦٧ بمبادرة من وزارة التضامن الاجتماعي ثم قام البنك الوطني للتنمية في اواخر الثمانيات بتقديم تمويل لراس المال العامل، وكان للوكالة الامريكية للتنمية الدولية^{٢١}، حيث بدأت مبادرات الوكالة الامريكية للتنمية الدولية عام ١٩٨٨ ثم بدا البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي بتنفيذ برنامج للتمويل في الريف وذلك عام ١٩٩٣. وهناك بعض المنظمات غير الحكومية المتخصصة: والتي نشأت تحت اشراف وزارة التضامن الاجتماعي، وهي بالاساس جمعيات رجال اعمال اقيمت بمعرفة الوكالة الامريكية للتنمية الدولية، ومنحتها الوكالة قروضا يحتفظ بها في حساب ايداع بالفائدة في الوقت الذي تحصل فيه جمعية رجال الاعمال على تسهيلات ائتمانية لمنح القروض متناهية الصغر. لنشر خدمات التمويل متناهي الصغر، وبذات بإنشاء مؤسستان غير هادفتين للربح عام ١٩٨٨: مؤسسة القاهرة، وجمعية رجال الاعمال بالإسكندرية. ثم تكرر بعد ذلك في ست محافظات اخرى: بورسعيد (١٩٩٥)، اسيوط (١٩٩٦)، الشرقية (١٩٩٧)، الدقهلية (١٩٩٨)، وكفر الشيخ (١٩٩٩).

في عام ٢٠٠١ بدا بنك القاهرة العمل في الاقتراض متناهي الصغر، وفي عام ٢٠٠٣ بدا بنك مصر منح القروض متناهية الصغر، وفي عام ٢٠٠١ تم توقيع اتفاقية من قبل الوكالة الاسبانية للتعاون الدولي وبموجبها بدا البنك التجاري الدولي بإدارة صندوق تمويل متناهي الصغر يتم الصرف منه عن طريق البنك الوطني للتنمية.

كما ان الصندوق الاجتماعي للتنمية فاعل رئيسي والذي تم انشاؤه بقرار جمهوري رقم ٤٠ لعام ١٩٩١، وتولي دور شبكه امان اجتماعي في مواجهة تأثيرات برنامج الاصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي في مصر ثم جاء قانون تنمية المشروعات الصغيرة رقم ١٤١ لعام ٢٠٠٤ ليكلف الصندوق الاجتماعي للتنمية بوضع استراتيجية تنمية قطاع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وتوفير التمويل منخفض التكلفة، واستخدام موارده ومخصصات الحكومة و/ او المنح من الجهات المانحة. وبالتالي يقوم الصندوق الاجتماعي للتنمية بتوفير قروض راس المال ودعم تشغيل المشروعات لمختلف مؤسسات التمويل، وهي في المقام الاول البنوك التي تقوم بمنح قروض بالتجزئة الى المقترض النهائي. ويتم منح راس مال من خلال قروض ومنح. ويسمح القانون

^{٢١}: الوكالة الامريكية للتنمية الدولية (يونيو ٢٠٠٩). البيئة القانونية والتنظيمية للتمويل الأصغر في مصر: دراسة تشخيصية للتركيز على قضايا تحول مؤسسات التمويل الأصغر من المنظمات غير الحكومية.

بقيام الصندوق الاجتماعي للتنمية بإنشاء شركات محددة في أي من مجالاته التنموية، بحيث تمكنه هذه الشركات من تحقيق الأهداف المكلف بها والتي تتوافق مع قانون الاستثمار رقم ٨ لعام ١٩٩٧.

وتمارس أنشطة التمويل متناهي الصغر في مصر من خلال مؤسسات مختلفة الشكل القانوني وتعتبر الجمعيات الأهلية، والتي تخضع لقانون المنظمات غير الحكومية رقم (٨٤) لسنة ٢٠٠٢ ثم القانون الجمعيات الأهلية الجديد، من أبرز تلك المؤسسات وتشكل الحجم الأكبر منها^{٢٢}، والتي تخضع لتنظيم وإشراف وزارة التضامن والعدالة وهذا القانون لا يجيز للجمعيات الأهلية الحصول على مدخرات أو ودائع من العملاء، أو تقديم خدمات أخرى لقطاع التمويل الأصغر عدا الدعم الفني والقروض، كما تمارس البنوك أنشطة الإقراض متناهي الصغر وتخضع لقانون البنوك رقم ٨٨ الصادر في عام ٢٠٠٣ فينطبق عليها نفس الشروط التي تطبق على القروض التي تقدم للعملاء الآخرين وفيما يتصل بقانون الشركات، فهو لا يجيز تأسيس شركات تمويل لا تتخذ شكل البنك، غير أنه يوجد عدد من الشركات ربحية وكيلة لبنوك تمارس أنشطة الإقراض .

وفي عام ٢٠٠٥، تم إعداد الاستراتيجية القومية للتمويل متناهي الصغر والتي شجعت استخدام ضمانات اقراض بديلة لمؤسسات التمويل متناهي الصغر، وبشكل خاص عندما يتعلق الأمر بالقروض طويلة المدى مثل تسهيل توثيق الملكية غير الرسمية والعقارات وإجراء الرهن على الممتلكات غير المسجلة، وتشجيع استخدام المنقولات والاوراق التجارية (الكمبيالات والسندات الاذنية) دون الحاجة الى تطبيق عقوبات جنائية (الاستراتيجية القومية للتمويل متناهي الصغر، ٢٠٠٥، صفحة ٢٦)، ولتقليل نسبة المخاطر وتحفيز مؤسسات التمويل متناهي الصغر على ممارسة أنشطتها، ركزت الاستراتيجية على أهمية زيادة إتاحة المعلومات الائتمانية الي هذه المؤسسات، وكما حثت الاستراتيجية على تطبيق نظام الى لتصنيف القروض credit scoring لتقييم درجة لمخاطر وحساب احتمالية تعثر العميل.

وتركز هذه الورقة البحثية هنا على سوق الخدمات المالية غير المصرفية من خلال دور الجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات العاملة والتي لها ميزة العمق الجغرافي والانتشار أكثر من الجهاز المصرفي وتقع تحت مظلة الهيئة العامة للرقابة ، وتأسست طبقاً للقانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩. وتعد الهيئة مسؤولة عن تنظيم الأسواق والادوات المالية غير المصرفية والرقابة عليها، بما يشمل سوق المال والبورصة وجميع الأنشطة ذات الصلة بخدمات التأمين والتمويل العقاري والتأجير التمويلي والخصيم والتوريق. ويتمثل دور الهيئة العامة للرقابة المالية في تنظيم السوق والتأكيد على استقراره وقدرته التنافسية على جذب المزيد من الاستثمارات المحلية والاجنبية. كما تشمل ولاية الهيئة أيضا الحد من مخاطر التقلبات ومعالجة المشاكل الناجمة عن تطبيق القواعد الرقابية المختلفة".

^{٢٢}براندسما وبيرجورجى ٢٠٠٤، ص ٣٢

ومع تنامي الدور الذي تؤديه خدمات التمويل متناهي الصغر للفئات المهمشة اقتصاديا ايقنت الحكومة اهمية البدء في وضع اطر تنظيمية وقانونية وسياسة من شأنها زيادة نطاق الوصول الى العملاء وتخفيض عوائق دخول السوق وبرزت اهمية الاعتراف ببدور الجمعيات والمؤسسات الاهلية المتخصصة في تعميق ونفاذ خدمات التمويل متناهي الصغر، وتشجيع انشاء مؤسسات تجارية غير بنكية للتمويل متناهي الصغر والقيام بتنفيذ حملات التثقيف المالي لزيادة الوعي الجماهيري بالتمويل متناهي الصغر وفي عام ٢٠١٠ اعدت هيئة الرقابة المالية مسودة لمشروع قانون حول الانشطة المالية غير المصرفية يسمح بموجبه لمؤسسات الاقراض غير الحكومية التحول الى شركات ربحية، ونتيجة للاحداث السياسية التي تلتها لم يتم اصدار القانون.

ثم صدر القانون رقم 141 لسنة 2014 بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر وحيث تختص الهيئة العامة للرقابة المالية دون غيرها بمنح تراخيص مزاولة نشاط التمويل متناهي الصغر للشركات والجمعيات والمؤسسات الاهلية، وينص القانون على ضوابط مزاولة نشاط التمويل متناهي الصغر بما يضمن مصالح الاطراف المعنية وتم انشاء وحدة خاصة منوطة بالإشراف والرقابة وتنمية النشاط بالهيئة العامة للرقابة المالية وتضمنت بنود القانون انشاء اتحاد يضم الجهات العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر يسمى الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر ، ووفقا للقانون التمويل متناهي الصغر هو تمويل للأغراض الاقتصادية في المجالات الانتاجية او الخدمية او التجارية المولدة للدخل، وان تراعى مشاركة متلقى التمويل بالجهد او بجزء من التمويل المطلوب للمشروع او النشاط وذلك بما يتناسب مع طبيعة هذا المشروع او النشاط، كما يجب الا يتجاوز قيمة التمويل للعميل الواحد عن مائة الف جنيه مصرى وان يتم الالتزام بقواعد وضوابط ممارسة النشاط الصادرة عن مجلس ادارة الهيئة.

ويهدف القانون الى تنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر بما يتضمن مصالح الاطراف المعنية والرقابة على الشركات التي تقدمه لضمان الكفاءة والشفافية وادارة للمخاطر التي قد تتعرض لها وتطوير المعايير المهنية لنشاط التمويل متناهي الصغر للنهوض بها وبالعاملين بها بما يتماشى مع المعايير الدولية، جذب المزيد من الجهات الراغبة في تقديم التمويل متناهي الصغر من المؤسسات المالية المهتمة باتاحة التمويل لاصحاب المشروعات متناهية الصغر بما يؤدي الى التنافس بينها بما يحقق مصلحة العملاء، التوسع في تقديم الخدمات المالية للمشروعات متناهية الصغر وللنشاطات المستهدفة من العملاء للتقليل من الفجوة التمويلية بهذا القطاع، تشجيع وتنظيم التأسيس والترخيص لشركات التمويل متناهي الصغر واتاحة موارد التمويل لها.

وشهد سوق الخدمات المالية غير المصرفية تطور ملحوظ مع اصدار القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤، فقد كانت مؤشرات سوق التمويل متناهي الصغر غير منتظمة او معبرة عن حقيقة السوق، وكذلك هناك جهود واضحة لتحفيز نمو السوق ظهرت من خلال تضافر جهود الدولة ممثلة في كافة الاطراف ذات الصلة، وكما ان تشكيل وحدة الرقابة علي نشاط التمويل متناهي الصغر بالهيئة العامة للرقابة المالية ضم بين اعضاء مجلس الامناء ممثل لبنك المركزي وممثل لوزارة التضامن الاجتماعي وكذلك صندوق تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وخبراء في السوق وممثلين عن الجهات المرمخص لها مزاولة نشاط.

فبدات الهيئة العامة للرقابة المالية بدعوة الجهات العاملة في السوق والراغبة في ممارسة النشاط مع بداية تنفيذ القانون في ديسمبر ٢٠١٤ ، بنشر الخدمات المالية المتناهية الصغر افقيا وراسيا، مع الاهتمام ببناء مؤسسات قادرة على تقديم الخدمة، وكذلك ضمان حقوق المقترضين. وتوفير الخدمات المالية مع الاطار الاقتصادي الكلي، واصدرت ترخيص مؤقت لمزاولة النشاط حتي سبتمبر ٢٠١٥، ثم بدات في اصدار التراخيص النهائية تبعا وفقا لضوابط منظمة لاصدار التراخيص وفقا للتعليمات الصادرة عن الهيئة وفقا لافضل الممارسات الدولية بالتنسيق مع المؤسسات الدولية المختلفة مثل البنك الدولي وهيئة التعاون الياباني وهيئة التعاون الالمانى وغيرها من الجهات المتخصصة لجعل سوق التمويل متناهي الصغر يقدم خدمات مالية متنوعة، مصممة في ضوء احتياجات الفئات المستهدفة، تتميز بعدالة التوزيع فيما يتعلق بالمناطق الجغرافية، والمساواة في النوع الاجتماعي، وتم تطوير خدمات مالية جديدة واستحدثتها بشكل علمي في ضوء دراسة الاحتياجات الفعلية في اطار من الشفافية، وحسن الادارة بالتوافق مع البيئة الرقابية، والالتزام بالمسؤولية المجتمعية.

تصنيف الجمعيات والمؤسسات إلى الفئات التالية وفق أ لحجم محفظة التمويل متناهي الصغر لديها:

١. الجمعيات والمؤسسات فئة (أ) وهى التي تبلغ قيمة محفظة التمويل متناهي الصغر القائمة لديها خمسون مليون جنيه أو أكثر
٢. الجمعيات والمؤسسات فئة (ب) وهى التي تتراوح قيمة محفظة التمويل متناهي الصغر القائمة لديها بين ١٠ مليون جنيه إلى أقل من ٥٠ مليون جنيه
٣. الجمعيات والمؤسسات فئة (ج) وهى التي تقل قيمة محفظة التمويل متناهي الصغر لديها عن ١٠ مليون جنيه

مجالات التمويل متناهي الصغر في مصر

١. المجالات الزراعية والأنشطة المرتبطة بها: وتشمل مجالات الانتاج أو التصنيع الزراعي وتربية الحيوانات والطيور والمزارع السمكية وصيد الاسماك، وغير ذلك من الأنشطة او المشروعات في المجالات الزراعية.
٢. المجالات الانتاجية والصناعية والحرفية: وتشمل كافة مجالات الانتاج والتصنيع في مجال المنسوجات والحياسة والاثاث والمنتجات الغذائية والجلدية والورقية والخشبية والمعدنية والبلاستيكية والزجاجية والادوات المكتبية والاجهزة والآلات والمعدات، والمشغولات اليدوية بكافة انواعها، وتدوير المخلفات، وغير ذلك من الأنشطة او المشروعات في المجالات الانتاجية والصناعية والحرفية.
٣. المجالات الخدمية: وتشمل اعمال المقاولات والتشطيب والنقل والتعبئة والتخزين والصيانة والاصلاح والمطاعم والتغذية والملابس الرياضية والالعاب والترفيه وخدمات الحاسب الألى ونظم المعلومات والاتصالات والخدمات الصحية والطبية والخدمات التعليمية والتدريب، وخدمات السياحة والسفر والتصوير والاعمال الفنية والاعلان والتصوير والطباعة والتجليد والخدمات المهنية وخدمات النظافة وتنظيف وكى الملابس وغير ذلك من الأنشطة أو المشروعات في المجالات الخدمية.
- المجالات التجارية: وتشمل كافة الأنشطة أو المشروعات فى مجالات تجارة الجملة والتجزئة والتوريدات واعمال الوساطة والتوزيع.

ومن الجدير بالذكر ان هناك اطراف فاعلة في سوق التمويل متناهي الصغر مثل شركة ضمان مخاطر الائتمان البنكي والتي تختص بإصدار ضمانات الائتمان للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، كما اصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية القانون رقم ١١٥ والخاص بسجل الضمانات المنقولة الالكتروني والذي بدأ اعتبارا من مارس 2018، ويتم تشغيل السجل تحت رقابة الهيئة العامة للرقابة المالية، وشركات تأمين اخرى تعتمد على وثائق ضمان مخاطر عدم السداد كآلية للدعم، والشركة المصرية للاستعلام الائتماني، بنظام تقييم الجدارة الائتمانية للمشاركين في الخدمة واعداد التقارير الائتمانية للشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.

تعمل الحكومة جاهدة على تعزيز الشمول المالي في مصر فقد حرص البنك المركزي على التعاون مع كل من الهيئة العامة للرقابة المالية والاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر للاستفادة من منظومة التمويل القائمة، وتيسير الحصول على التمويل من قبل القطاع المصرفي من خلال تقديم تسهيلات ائتمانية للشركات والجمعيات والمؤسسات الاهلية الحاصلة على ترخيص من الهيئة العامة للرقابة المالية بممارسة هذا النشاط. واقرت مشروع الدفع والتحويل الالكتروني الحكومي: خدمات الدفع عن طريق الهاتف المحمول، وقد قام البنك المركزي في نوفمبر ٢٠١٦ بإصدار القواعد المنظمة لخدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول وتحقيق توسيع نطاق مقدمي الخدمة ليشمل فروع الشركات متناهية الصغر والجمعيات الاهلية للوصول لأكبر عدد ممكن من المواطنين؛ وتقديم خدمات مالية جديدة عن طريق الهاتف المحمول، مثل تحصيل أقساط التمويل متناهي الصغر.

وتم اضافة التمويل متناهي الصغر الممنوح مباشرة للأشخاص والشركات والمنشآت، او من خلال الجمعيات والمؤسسات الاهلية وشركات التمويل متناهي الصغر الى نسبة ال 20 % التي تم الزام البنوك بتخصيصها من اجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية لتمويل الشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة خلال اربع سنوات حتى عام ٢٠٢٠.

وفي نهاية ديسمبر ٢٠١٦، قبل تنفيذ مبادرة البنك المركزي، بلغ إجمالي عدد المستفيدين من التمويل متناهي الصغر ٢,١ مليون مستفيد، كما بلغ إجمالي المحفظة النشطة ٦,٤ مليار جنيه، كان للجمعيات والمؤسسات الاهلية المركز الأول بإجمالي محفظة ٣,٤ مليار جنيه و١,٦ مليون مستفيد، يليها البنوك بإجمالي محفظة ١,٩ مليار جنيه و١٨٣ ألف مستفيد، بينما بلغت محفظة الشركات ١,١ مليار جنيه وإجمالي ٢٨٩ ألف مستفيد.

- وبالتنسيق بين البنك المركزي المصري والهيئة العامة للرقابة المالية تم السماح بصرف التمويل وسداد أقساطه من خلال الهاتف المحمول وتم تجربته وتنفيذه طبقا لما يلي:
- انضمام جميع شركات الهاتف المحمول للمنظومة والترخيص لها كمقدم خدمة للجمعيات والمؤسسات الاهلية والشركات المرخص لها بممارسة التمويل متناهي الصغر، بالإضافة إلى البنوك الحاصلة على ترخيص لتقديم خدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول.
- السماح لجميع الجمعيات والمؤسسات الاهلية للتمويل متناهي الصغر - الفئة أ والتي تزيد محفظتها عن ٥٠ مليون جنيه (١٣ جمعية ومؤسسة) بالاشتراك في منظومة الدفع باستخدام الهاتف المحمول والترخيص لها كمقدم خدمة في فتح الحسابات لمحفظة المحمول لدى البنوك ثم بعد ذلك بإصدار بطاقات ميزة.
- السماح لشركات التمويل متناهي الصغر بالاشتراك في منظومة الدفع باستخدام الهاتف المحمول والترخيص لها كمقدم خدمة في فتح الحسابات لمحفظة المحمول لدى البنوك ثم بعد ذلك بإصدار بطاقات ميزة.

المبحث الخامس: استجابة طارئة لجائحة كورونا لتعزيز سوق التمويل متناهي الصغر

هذا المبحث لم يكن مخطط له في بداية الشروع في هذه الرسالة، ولكن مع بداية الشعور بأن هناك أزمة وحاجة ملحة لتناول تداعيات هذه الجائحة، فتم قراءة الوضع العالمي وعرض ها المبحث لتعزيز الرسالة المقدمة هنا وتقديم بعض المقترحات من واقع الدراسة الموضوعية للصناعة.

ان مؤسسات التمويل متناهي الصغر جزء لا ينفصل عن النظام المالي فهي معرضة للصدمات وعدم الاستقرار الذي ينتج من المخاطر التي ترافق اي نشاط مالي .ونظرا لطبيعة النشاط الذي تقوم به هذه المؤسسات وهو الاقراض الذي يستهدف الاعمال الانتاجية الاكثر عرضة للمخاطر والاقلة امتلاكاً للضمانات، فان ذلك يضاعف احتمالات تعرضها للمخاطر .

ان تفشي جائحة فيروس كورونا في ديسمبر ٢٠١٩، قد يدفع الاقتصاد العالمي الى الركود، وقد اعلنت منظمة الصحة العالمية (WHO) حالة الطوارئ الصحية العامة لتنسيق الاستجابات الدولية للمرض واحتمالية تصاعد COVID-19 الى وباء عالمي.

ويظل COVID-19 تأثيره على الاقتصاد العالمي ونتيجة لذلك، من المنطقي ان تتجه الشركات أكثر الى الابتعاد عن المخاطر بالاستعداد للخسائر المتوقعة واتخاذ اجراءات في ضوءها مثل تأخير تعيين الموظفين وايقاف ضخ باستثمارات جديدة. وبالمثل، سيبتعد الافراد عن اجراء عمليات شراء كبيرة للسيارات او المنازل وسيطروا الي تغيير سلوكهم الاستهلاكي لتقليل التعرض للإصابة بالفيروس من خلال الامتناع عن السفر وعدم الذهاب الى المطاعم او المتاجر او دور السينما، وقد يتوقفوا عن الذهاب الى وظائفهم او اغلاق المدارس، وقد تضطر النساء الى البقاء في المنزل مع اطفالهم، فهذا امر منطقي بشكل فردي، ولكن بشكل جماعي يمكن ان يؤدي الى انخفاض كبير في طلب الشركات والمستهلكين والذي يمكن ان يدفع الاقتصاد بسهولة الى الركود، وبعبارة اخرى، فان التأثيرات من الدرجة الثانية للوباء مثل الاجور المفقودة للأشخاص الذين لا يعملون لانهم مرضى او تجنب العدوى، وكذلك فان شركات الطيران التي اوقفت نشاطها ستؤثر علي الدخل من السياحة، كما ما يبدو مؤكداً هو ان معظم الشركات ستعيد التفكير في سلاسل التوريد الخاصة بها وفقاً للظروف المستجدة.

ان فقدان ثقة عملاء التمويل متناهي الصغر والمستثمرين ومصادر التمويل في هذا القطاع هي أكثر النتائج المباشرة لانتشار فيروس كورونا والعدوى بين أطراف النشاط. وربما تثير العرض افتقارها الى الطلب، ويترتب على الوباء اثار على الطلب ايضاً فيتحصن الناس في المنزل ولا يريدون التفاعل مع الاسواق، فاذا توقف الاقتصاد، فلا يرغب الناس في الانفاق، نظراً لان المتاجر مغلقة، ولا يرغب الناس في الحصول على تمويل لنفس السبب، نظراً لغياب التأمين ضد الوباء فعمليات الانقاذ المستهدفة لنشاط التمويل متناهي الصغر لمنع الشركات والأشخاص من الافلاس.

ان اغلاق الاقتصاد ليس مثل اغلاق مصباح كهربائي: بل انه اشبه بإغلاق مفاعل نووي. تحتاج الى القيام بذلك ببطء وحذر حتى يذوب. (فقد يتم اغلاق المتجر والمصنع، ولكن لا يزال يتعين على الشركات سداد الديون، ودفع الاجور ومع عدم وجود دخل وتركت بمفردها، فقد تكون هناك موجة كبيرة من الافلاس او الافلاس او

مجرد التخطيط لعدم القدرة على دفع القروض وإذا ترك وحده، كارثة مالية)

لذا فإننا بحاجة ماسة الى خطة لإدارة الازمة، والتي تحبط حالات الافلاس والاعسار حيثما أمكن ذلك دون التسبب في ازمات في اتجاه المستثمرين فلا يمكن لأي مؤسسة وحدها ان تحل هذه الازمة المحتملة، لذا فهناك حاجة ملحة الى سلسلة من الاستجابات السياسية والاصلاحات المؤسساتية لمنع انهيار سوق التمويل متناهي الصغر.

فخفض سعر الفائدة يمكن ان يساعد في توفير خفض تكلفة السيولة، لكن مستوى سعر الفائدة قد يعتبر شيء صغير جدًا بالنسبة للأعمال التي تحتاج الى تمويل للقدرة على سداد التزاماتها ايجار، والرواتب، وفاتورة الكهرباء، ومدفوعات الديون عندما لا يكون هناك اموال قادمة على الاطلاق.

فمفهوم الاستقرار المالي لا يركز فقط على كيفية التعامل مع الازمات المالية عند وقوعها، ولكنه يستند في الاساس الى تحسين النظام المالي ضد المخاطر والازمات للحيلولة دون وقوعها، وفي حال وقوعها يكون متهيئاً لاستيعاب وامتصاص تداعياتها، ومنع انتقال الازمات الخارجية الى مكونات النظام المالي المحلية، ويبدو ان اثار الركود العالمي على الاجل المتوسط والطويل ستكون أكثر قساوة على العديد من الفقراء، وعلى المستثمرين.

لذا فنحن بحاجة الي وضع أنظمة ونماذج أنظمة الانذار المبكر لتوضح لنا اوجه الخلل والقصور والتي من الممكن ان تؤدي الى ازمات لا تنعكس على مؤسسات التمويل فحسب، بل تتفاقم الازمة لتصل الى اعلى حد لها. والعمل على تدنيه المخاطر الى اقصى حد ممكن، ومن خلال العمل على تشخيص كامل ودقيق لحالة المؤسسات بالسوق، وهذا بمعرفة وضعيتهم المالية والتنبؤ، بالإضافة الى ضرورة القيام بجمع شامل للمعلومات التقنية والاقتصادية وعدم الاكتصار على التحليل المالي للمؤسسات فقط، بل الحرص كذلك على دراسة مدى كفاءة ادارة المؤسسات والقائمين عليها، بالإضافة الى دراسة الحصة السوقية ومدى تطورها مثل:

- أ- أنظمة تصنيف الرقابة التمويلية: كانت بالماضي تعتمد على الرقابة المباشرة على مؤسسات التمويل، اما الان اصبحت تمتد لتشمل الرقابة والفحص الخارجي، وتحليل البيانات والمؤشرات التي يمكن من خلالها اكتشاف الثغرات ونقاط الضعف ومعالجتها قبل تفاقمها
- ب- أنظمة تحليل النسب المالية: فان الوضع المالي لمؤسسة التمويل يتحدد ويتأثر بمجموعة من المتغيرات المالية التي تشمل ملاءة وكفاءة رأسمال مؤسسات التمويل وجودة اصوله وسيولته، وربحيته، وهناك الكثير من النسب التي يمكن اشتقاقها من هذه المؤشرات تستخدم في التنبؤ بالتعثر المالي
- ت- أنظمة التقويم الشامل لمخاطر مؤسسات التمويل: فتعتبر اسلوب تقويم شامل ومفصل لمجموعة المخاطر التي تتعرض لها مؤسسات التمويل، حيث يتم تقسيم الانشطة المختلفة التي تقوم بها مؤسسات التمويل الى مجموعات فرعية متجانسة، ويتم اعطاء اوزان نسبية لهذه المخاطر
- ث- النماذج الاحصائية: فهي تأخذ المتغيرات الاقتصادية والمالية في الحسبان بالإضافة الى المتغيرات النقدية والمالية والمتعلقة بمؤسسات التمويل نفسه

المقترحات أولا فيما يخص جهات التمويل متناهي الصغر:

١. اصدار وسرعة تفعيل قرارات احترازية خاصة بحماية العملاء ومخاطر التشغيل في ضوء التنبيهات الخاصة بفيروس كورونا
٢. سرعة تفعيل اليات الدفع والتحصيل الالكتروني في عمليات الصرف والسداد للتمويلات
٣. التأكد من الوضع الحقيقي للمشروع ومدى استمراريته، وجدواه وللكشف المبكر عن تعثر الديون من خلال المؤشرات التي تتضح لهم.
٤. مساعدة العملاء الجادين في جدولة ديونهم
٥. الاهتمام الكافي بالغرض من تقديم التسهيلات الائتمانية للعميل، وقدرة العميل على توليد الارباح من المشروع ومن ثم تسديد الديون، وعدم الاكتفاء بالضمان المقدم فقط.
٦. التركيز على العميل الجيد وملاءته المالية.
٧. منح العميل الذي تعرض للتعثر بسبب ظروف معينة فرصة اخرى لمحاولة استرداد مركزه المالي، ومساعدته بجدولة مديونيته
٨. ضرورة ان يدشن الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر بالتعاون مع جهات التمويل برنامجا للتقيف المالي قائم على لرفع الوعي بين الناس في معالجة التجاوزات الضارة بالعمل باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة والفضائيات المسموعة والمرئية.
٩. تشجيع انتشار استخدام سجل الضمانات المنقولة بين عملاء التمويل متناهي الصغر
١٠. التزام مؤسسات التمويل متناهي الصغر بالتوجيهات الصادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية الهادفة الى تحقيق السلامة التمويلية، مع الاهتمام بالنواحي المتعلقة بالتمويل وشروطه والضمانات التمويلية.
١١. ضرورة التعامل مع الضمانات الجيدة لكونها ركيزة اساسية، في الاقراض حيث يمكن الرجوع اليها عند تعثر السداد، وفي نفس الوقت الا تجعل من تلك الضمانات عقبة في عدم استفادة صغار الممولين.
١٢. عقد الدورات والبرامج التي لا تهدف الى رفع كفاءة العاملين وتحسين مستوى الابتكار.
١٣. على مؤسسات التمويل ان تبتكر من الوسائل، وتستحدث من الاساليب التي تمكنها من زيادة مواردها المالية
١٤. تشجيع ادراج التقنيات الحديثة في مختلف النشاطات التمويلية وادارة المخاطر؛ وتحفيز العملاء واعطائهم مزايا حقيقية.
١٥. تفعيل دور الرقابة الداخلية من خلال المدققين الداخليين، كون المدقق صمام الامان من حيث متابعة الالتزام بإجراءات وتعليمات العمل.
١٦. دراسة جدوى انشاء صندوق خاص لنشاط التمويل متناهي الصغر لتعويض المضارين لمواجهة اي تداعيات نتيجة لاحتمالية تزايد لديون المتعثرة للحد من الخسائر الواقعة على بعض مؤسسات التمويل، على ان تكون موارده استقطاعات تدفعها مؤسسات التمويل من جملة الارباح المتحققة من استثماراتها، ومن مساهمة بعض المؤسسات العاملة في المجال البنكي والمالي ومبادرات مؤسسات التمويل المركزي
١٧. تشجيع تمويل الانشطة الانتاجية المنزلية

ثانيا فيما يخص هيئة الرقابة المالية:

ان الهدف الرئيسي للهيئة الرقابة المالية هو المحافظة على سلامة سوق الخدمات المالية غير البنكية، من خلال تقليل المخاطر الى الحد الادنى والمعقول، من خلال ما يلي:

١. دعوة اللجنة الاستشارية للتمويل متناهي الصغر ومجلس امناء التمويل متناهي الصغر للتحايط وابداء الراي
٢. التنسيق مع غرف العمليات المختصة بمراكز معلومات وزارة الصحة ومركز معلومات رئاسة الوزراء لتحديث خريطة انتشار الفيروس واتخاذ ما يلزم من اجراءات احترازية لضبط السوق ومنع هزات في المناطق سريعة الانتشار
٣. ضرورة تحديث التنظيم الداخلي للوحدة بما يتناسب مع تحديات وحجم السوق ونموه وانشاء ادارة خاصة بالمخاطر والاحصاء والاسراع في ادخال نظام معلوماتي متطور لتوفير المعلومات اللازمة حول نشاط السوق ويسمح بالمتابعة المستمرة واتخاذ الاجراءات الملائمة.
٤. تأهيل الوحدة ببعض الكوادر المتخصصة في مجالات الاحصاء وخبراء في السوق وتوفير التدريب اللازم لكل افراد الوحدة لمواكبة افضل الممارسات الدولية
٥. حث الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر على تدشين حملة للتوعية والتثقيف المالي واسعة الانتشار لدعم كافة المتعاملين والمجتمع تعزيز حملات التوعية والتثقيف المالي.
٦. اصدار قرارات وضوابط للشركات والمؤسسات لضبط الاسواق والتأكيد على التحوط وتنويع المحافظ وعدم التركيز الجغرافي والاقتصادي
٧. تنظيم ممارسات السوق ذات الخطورة المرتفعة مواجهة ممارسات السوق التي من شأنها زيادة خطر الاقراض الجائر وغير المسئول والزيادات التلقائية في حدود الائتمان امثلة اضافية على الممارسات عالية الخطورة.
٨. تضمين بعض المؤشرات الحيوية ضمن التقارير الدورية من الفئات (ا & ب & الشركات) مثل مراقبة مؤشرات ضغط الديون المحتملة مراقبة المؤشرات الاحصائية الخاصة بضغط الديون المحتملة وتقييم ممارسات السوق التي قد تزيد من خطر الديون المحتملة ومؤشرات الانذار المبكر :

- النمو السريع في حوافظ المؤسسات الفردية
- التوسع السريع متزامن في عدد مؤسسات
- تركيز الاقراض على قطاعات سكانية محددة
- النمو السريع في متوسط حجم القروض ومدتها
- تزايد حالات اعادة جدولة الديون واعادة التمويل
- زيادة التأخر عن دفع المستحقات والتعذر عن السداد.

المبحث السادس: فرص نمو جهات التمويل متناهي الصغر وتعزيز معدلات الشمول المالي.

يتوقف نجاح الشمول المالي على وجود تكامل تام بين السياسات المالية والنقدية وجمع كافة الاطراف المعنية في كيان واحد، وان خارطة الطريق الخاصة بتعميق الاثر الناتج عن تدخلات قطاع التمويل متناهي الصغر، يجب ان تبدأ من التأكيد على اهمية اتباع أفضل الممارسات الدولية المتعارف عليها، من اجل ضمان الاستمرارية المؤسساتية والمالية لمؤسسات التمويل متناهي الصغر، بغرض زيادة عمق الوصول للفئات المستهدفة وانتشارها، مع حتمية وجود نظام قوي للمتابعة والتقييم.

ان صناعة التمويل متناهي الصغر، لا تزال في بداياتها في مصر، وبحاجة الى اجراء تنويع في منتجاتها وخدماتها، والتي هي الان محدّدة في القروض كمنتج رئيسي لدى مقدّمي خدمات التمويل متناهي الصغر كافة. وهناك بداية لتجربة توفير خدمات اخري كالتأجير متناهي الصغر والتأمين متناهي الصغر. والطلب على خدمات ومنتجات التمويل متناهي الصغر في مصر لا يزال بعيدا كل البعد عن تغطيته، وتشير التقديرات بتحفظ الى ان الطلب الحالي يتعدّى (١٠ مليون) عميل على الاقل، وفي الوقت الحالي، يبلغ اجمالي عدد العملاء النشطين (الحاليين) المستفيدين من هذا القطاع (٣,٥ مليون) عميل تقريبا.

حيث يهدف نشاط التمويل متناهي الصغر إلى مكافحة الفقر عن طريق الإدماج المالي والتمكين الاقتصادي للفقراء، وذلك بتقديم الخدمات المالية وتمويل المشروعات متناهية الصغر وتوسعاتها في كافة أنحاء وقرى مصر للفئة المستهدفة. وأوضحت آخر تقديرات وأرقام معلنه من الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء (بحث الدخل والانفاق ٢٠١٧ - ٢٠١٨) أن معدل الفقر في مصر وصل الي ٣٢,٥%، كما أعلن الجهاز مؤخراً أن التعداد السكاني بلغ ٩٩,٨ مليون نسمة، وحسب معادلة الفئة المستهدفة التالية:

$$\text{الفئة المستهدفة} = \frac{\text{عدد السكان} \times \text{معدل الفقر} \times \text{الأشخاص القادرين على العمل في الأسرة الواحدة}}{\text{متوسط عدد أفراد الأسرة في مصر}}$$

$$\text{الفئة المستهدفة} = \frac{2 \times 32,5\% \times 100076155}{5} = 13 \text{ مليون مواطن}$$

أي أن الصناعة تستهدف الإدماج المالي وإتاحة التمويل متناهي الصغر لعضوين عائلين في كل أسرة فقيرة متوسط عدد أفرادها خمسة أعضاء. وبالرغم من النجاحات التي حققتها الصناعة في مدة قياسية كما تقدم، إلا أننا لم تقدم الخدمة سوى لنسبة لا تتجاوز ٢٧% من اجمالي الفئة المستهدفة والتي تتزايد باستمرار

ونلاحظ أيضاً زيادة عدد مقدمي الخدمة حيث كان عدد الجمعيات / المؤسسات الأهلية الحاصلة على ترخيص بممارسة النشاط من الهيئة العامة للرقابة المالية في نهاية عام ٢٠١٦، ٧٥٥ جمعية / مؤسسة أهلية، وكان عدد الشركات المرخص لها ٣ شركات فقط، وبنهاية ديسمبر ٢٠١٩ ارتفع عدد الجمعيات / المؤسسات الأهلية الحاصلة على ترخيص ممارسة النشاط إلى ٩٦٤ جمعية / مؤسسة أهلية كما زاد عدد الشركات المرخص لها إلى ١١ شركات.

مصر تضم أكبر سوق للتمويل متناهي الصغر في العالم العربي من حيث الوصول الى العملاء، وتحتاج مزيد من الدعم والتطوير ونجد تطور ملحوظ للنشاط من واقع تقارير الهيئة العامة للرقابة المالية^{٢٣} وتوقعات طموحة للسوق كما هو واضح من التحليل هنا

بيان بتطور أعداد المستفيدين

لغة	عدد المستفيدين فعلي			
	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦
الجمعيات من الفئة (أ)	١,٦٩٨,٩٥٠	٨٧٤,٩٦٠	١,٣٦٧,٨٥٦	١,٢٣٧,٠٦٨
الجمعيات من الفئة (ب)	١١٩,٨٦٥	١,٥٣٤,٥٣٩	١٩٥,٩٥٥	١٧٨,١٧٨
الجمعيات من الفئة (ج)	١٦٠,٨٨٧	٢١٦,١٢١	١٤١,٨٩٧	١٢٤,٥٢٢
الشركات	١,١٣٤,٢٤٣	١٥٥,٨٧٨	٥٥٧,٦٢٨	٢٨٩,٠١٤
الاجمالي	٣,١١٣,٩٤٥	٢,٧٨١,٤٩٨	٢,٢٦٣,٣٣٦	١,٨٢٨,٧٨٢

جدول ١ تطور نشاط التمويل متناهي الصغر وفقا للحصص السوقية للجمعيات والشركات

النشاط	عدد المستفيدين فعلي			
	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦
تجاري	٢,٠٠٠,٤٣٩	١,٨٣٣,١٤٤	١,٥١٩,٥٣٦	١,٢٢٥,٢٩٨
خدمي	٤٣٥,١٦٨	٣٨٣,٩١١	٣٠١,٦٣٣	٢٥١,١٥٣
زراعي	٤٦٣,٠٢٧	٣٧٢,٩٨٧	٢٧٧,٤٩٧	٢٠٦,٧٠٩
اقتصادي	٢١٥,٣١١	١٩١,٤٥٦	١٦٤,٦٧٠	١٤٥,٦٢٢
الاجمالي	٣,١١٣,٩٤٥	٢,٧٨١,٤٩٨	٢,٢٦٣,٣٣٦	١,٨٢٨,٧٨٢

جدول ٢ تطور نشاط التمويل متناهي الصغر وفقا لنوع النشاط

نوع التمويل	عدد المستفيدين فعلي			
	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦
فردى	١,٧٣٩,٧٧٢	١,٣٧٢,٩٢٠	١,٠٣٥,٧٥٩	٨٤٦,٦٤٦
جماعي	١,٣٧٤,١٧٣	١,٤٠٨,٥٧٨	١,٢٢٧,٥٧٧	٩٨٢,١٣٦
الاجمالي	٣,١١٣,٩٤٥	٢,٧٨١,٤٩٨	٢,٢٦٣,٣٣٦	١,٨٢٨,٧٨٢

جدول ٣ تطور نشاط التمويل متناهي الصغر وفقا لنوع التمويل

نوع المستفيد	عدد المستفيدين فعلي			
	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦
ذكور	١,٠٨٥,٩٠٧	٨٩٦,١١١	٧١١,٧٨٨	٥٥٦,٠٤٤
إناث	٢,٠٢٨,٠٣٨	١,٨٨٥,٣٨٧	١,٥٥١,٥٤٨	١,٢٧٢,٧٣٨
الاجمالي	٣,١١٣,٩٤٥	٢,٧٨١,٤٩٨	٢,٢٦٣,٣٣٦	١,٨٢٨,٧٨٢

جدول 4 تطور نشاط التمويل متناهي الصغر وفقا لنوع المستفيد

مصدر البيانات موقع الهيئة العامة للرقابة المالية <http://www.fra.gov.eg/tags/microfinance/reports.html> ^{٢٣}

بيان بتطور أرصدة التمويل

الفترة	ارصدة التمويل فعلي			
	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
الجمعيات من الفئة (أ)	٢,٦٣٥,٠٨٧,٦٦٥	٣,٥٦٤,١٣٤,٣٣٢	٥,٢٥٣,٤٧٣,٦٥٣	٦,٩٣٠,٢٢٣,٢٢٧
الجمعيات من الفئة (ب)	٤١٣,٣٣٥,٨٥٣	٥٤١,٦١٠,٩١٤	٥٤٠,٠٧٤,٧٦٦,٥٤٥	٥٨٠,٩٥٠,٨٩٠
الجمعيات من الفئة (ج)	٣٩١,٧٩٥,٢٤٧	٤٩٤,١٨٤,٧٢٦	٧٠٢,٧٣٨,٧٩٨	٧٠٦,١٧٥,٦٤٠
الشركات	١,٠٤٥,٧٩٧,٩٠٠	٢,٥٢٠,١١١,٧٠١	٥٨٥,٩٨٥,٨٠٨	٨,٢٩٨,٣٩٧,٦٤٤
الاجمالي	٤,٤٨٦,٠١٦,٦٦٥	٧,١٢٠,٠٤١,٦٧٣	١١,٥٤٩,٤٧٤,٨٠٤	١٦,٥١٥,٧٤٧,٤٠١

جدول 5 تطور نشاط التمويل متناهي الصغر وفقا للحصص السوقية للجمعيات والشركات

النشاط	ارصدة للتمويل فعلي			
	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
تجاري	٢,٧٠٥,٣٨٣,٣٩٤	٤,٣٧٢,٠١٦,٩١٦	٧,٠٧٥,٧٨٨,٢٠٢	٩,٩٧٩,٥٧٣,١٥٥
خزني	٨٤٢,٧٤٠,٣٣٣	١,٢٤٩,٩١٥,٥١٩	٢,٠٠٨,١٤٢,٣٦٥	٢,٥٤٢,٥٧١,٤٨٢
زراعي	٥٨٩,٣٦٣,٩٩٠	٩٦٨,٠٤٥,٠٣٧	١,٦٠٩,٢٤٠,٢١٤	٢,٥٨٧,١٢٤,٨٩٩
اقتصادي	٣٤٨,٥٢٨,٩٤٨	٥٣٠,٠٦٤,٢٠١	٨٥٦,٣٠٤,٠٢٣	١,٤٠٦,٤٧٧,٨٦٥
الاجمالي	٤,٤٨٦,٠١٦,٦٦٥	٧,١٢٠,٠٤١,٦٧٣	١١,٥٤٩,٤٧٤,٨٠٤	١٦,٥١٥,٧٤٧,٤٠١

جدول 6 تطور نشاط التمويل متناهي الصغر وفقا لنوع النشاط

نوع التمويل	ارصدة للتمويل فعلي			
	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
فردى	٣,٢٦٢,٦١٧,٧٥٤	٥,٠٧٨,١٨٩,٧٩٨	٨,٧٤٧,١٢٩,٠٣٦	١٣,١٤٤,٤٧٥,٩٢٣
جماعي	١,٢٢٣,٣٩٨,٩١١	٢,٠٤١,٨٥١,٨٧٥	٢,٨٠٢,٣٤٥,٧٦٨	٣,٣٧١,٢٧١,٤٧٨
الاجمالي	٤,٤٨٦,٠١٦,٦٦٥	٧,١٢٠,٠٤١,٦٧٣	١١,٥٤٩,٤٧٤,٨٠٤	١٦,٥١٥,٧٤٧,٤٠١

جدول 7 تطور نشاط التمويل متناهي الصغر وفقا لنوع التمويل

نوع المستفيد	ارصدة للتمويل فعلي			
	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
ذكور	٢,١٩٧,٧٣١,٦٦٣	٣,٣٧٦,٠٨٢,٤٨١	٥,٧٥١,٨٣٢,٠٣٧	٨,٤٥٥,٥٢١,٧٦٣
إناث	٢,٢٨٨,٢٨٥,٠٠٢	٣,٧٤٣,٩٥٩,١٩٢	٥,٧٩٧,٦٤٢,٧٦٧	٨,٠٦٠,٢٢٥,٦٣٨
الاجمالي	٤,٤٨٦,٠١٦,٦٦٥	٧,١٢٠,٠٤١,٦٧٣	١١,٥٤٩,٤٧٤,٨٠٤	١٦,٥١٥,٧٤٧,٤٠١

النتائج والتوصيات:

من واقع الدراسة هنا نجد أن مصر قد تكون بدان متأخرة عن بعض الدولة التي سبقتها في مضممار الشمول المالي وسوق التمويل متناهي الصغر، إل إنها استفادت من التجارب الدولية وترتب على ذلك إصدار القانون توفير بيئة تشريعية مواتية ومعايير موحدة وضوابط محددة للترخيص بممارسة النشاط وللرقابة عليه، تصدرها الهيئة العامة للرقابة المالية، بما يضمن الكفاءة المؤسسية والاستدامة المالية وحماية حقوق المستفيدين. كما سمح القانون للجمعيات والمؤسسات الأهلية وشركات القطاع الخاص بالحصول على الترخيص بممارسة النشاط من الهيئة التي حددت شروط إصداره وضوابط ممارسة النشاط.

الغرض من التوصيات هنا إلقاء الضوء على سوق التمويل متناهي الصغر ومساعدة أصحاب المصلحة الرئيسيين في صناعة التمويل الأصغر في مصر، وبشكل رئيسي مؤسسات التمويل الأصغر والجهات المانحة، حيث لا يزال عرض التمويل متناهي الصغر في هذه الدراسة مقصوراً على الانتماء الأصغر

هناك اربعة مرتكزات لتعزيز معدلات الشمول المالي والنهوض بسوق التمويل متناهي الصغر:

تعزيز البيئة الرقابية: من خلال تهيئة البيئة الرقابية والتشريعية من خلال اصدار التعليمات الرقابية التي تُعزز المنهج القائم على المخاطر عملا على تضمين جميع فئات المجتمع بالنظام المالي الرسمي، وضمان العملاء. التكامل بين قطاع التمويل متناهي الصغر والقطاعات الاخرى المكونة للاقتصاد الوطني بربط قطاع التمويل متناهي الصغر بالبيئة الكلية للاقتصاد الوطني، وجود وحدة مركزية للأبحاث والسياسات تتبع مجلس الوزراء لدمج سياسات الشمول الاستراتيجية لكلا القطاعين المصرفي وغير المصرفي

انشاء قاعدة بيانات مركزية، وانظمة معلومات مرتبطة بنشاطات الاطراف ذات الصلة كافة.

انشاء خريطة توزع المشاريع الخاصة بمؤسسات التمويل متناهي الصغر وعكسها على خارطة الاحوال المعيشية

نشر الوعي وثقافة الشمول المالي: وذلك من خلال إطلاق العديد من المبادرات ورعاية أنشطة التثقيف المالي للوصول الى الفئات المستهدفة وتقديم الخدمات المالية بتكلفة مناسبة وبطريقة عادلة.

العمل على خلق بيئة داعمة: وذلك من خلال التشبيك بين كافة الاطراف والتناسق بين التشريعات والقوانين المنظمة للسوق لتحقيق التكامل المنشود واستهداف تحقيق سلاسل القيمة التي تحقق معدلات التنمية الموضوعة على كافة الاصعدة جغرافيا وقطاعيا، ودعم رواد الاعمال وتشجيع المشروعات المبتكرة وتعزيز المنتج المحلي من خلال تعزيز بيئة الاعمال والتعاون بين الاطراف المعنية للنهوض بالأفكار المبتكرة التي تقود الى نمو الاقتصاد

- تقوية القدرات المؤسسية لمؤسسات التمويل متناهي الصغر.
- خلق وتطوير اليات مالية مستدامة وذات تكلفة عادلة لمؤسسات تقديم خدمات التمويل متناهي الصغر:
- العمل على تدعيم اليات الحصول على التمويل لمؤسسات التمويل متناهي الصغر.

- ابتكار ادوات حديثة وذات تكلفة منخفضة لإيصال الخدمات البنكية الى كافة فئات المجتمع ولأسيما فئة ذوي الدخل المحدود والنساء والشباب التي ت سيم في تحقيق الشمول المالي.

دعم استخدام التكنولوجيا المالية الرقمية: من خلال تطوير البنية التحتية التكنولوجية اللازمة لدعم وتحفيز استخدام وسائل وقنوات الدفع الالكترونية بهدف التحول الى اقتصاد اقل اعتمادا على النقد، وانشاء مركز التكنولوجيا المالية Fintech Hub، لتحفيز ودعم الابتكار في مجال تقديم الخدمات المالية الرقمية. تعزيز استخدام التكنولوجيا المالية الرقمية من خلال تطوير الانظمة البنكية ودعم سلامتها ونموها. تطوير البنية التحتية للقطاع المالي والبنكي وتحسين حجم ونوع الخدمات البنكية المقدمة لتحقيق نظام مالي أكثر اشتمالا واستقرارا

توقعات نمو سوق التمويل متناهي الصغر في مصر

ويتضح من المعادلات التالية التي تنمو بها الصناعة والمتوقع ان تنمو بوتيرة مقاربة لنفس الوتيرة السابقة بالرغم من التأثيرات السلبية والتي سببها انتشار وباء الكوفيد -١٩ ولكن الحاجة الملحة لاحتياجات الفئة المستهدفة في الحصول على الخدمات المالية غير المتوفرة من القطاع المصرفي هي من سوف تعادل نسب التأثير في الطلب وبالتالي نسب النمو، بافتراض ثبات معدلات النمو وكفاية مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها حتي نهاية ٢٠٢٠ ، واحتواء الآثار المترتبة من خلال الإجراءات الاحترازية الصادرة عن الحكومة والمتمثلة في البنك المركزي المصري والهيئة العامة للرقابة المالية حيث تم افتراض ودراسة توقعات نمو سوق التمويل متناهي الصغر في سوق الخدمات المالية غير المصرفية من واقع التقارير الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية للفترة من ٢٠١٦-٢٠١٩ وتتنبؤ الفترات التالية باستخدام معادلات متقدمة ببرنامج الاكسيل (الطريقة الاولى الدالة FORECAST -الطريقة الثانية الدالة Trend).

١. الطريقة الاولى الدالة FORECAST

- الشكل العام للدالة

FORECAST (x, known_y's, known_x's)

- المعادلة المستخدمة

=FORECAST (H12;\$C\$13: G\$13;\$C\$12: G\$12)

٢. الطريقة الثانية الدالة Trend

- الشكل العام للدالة

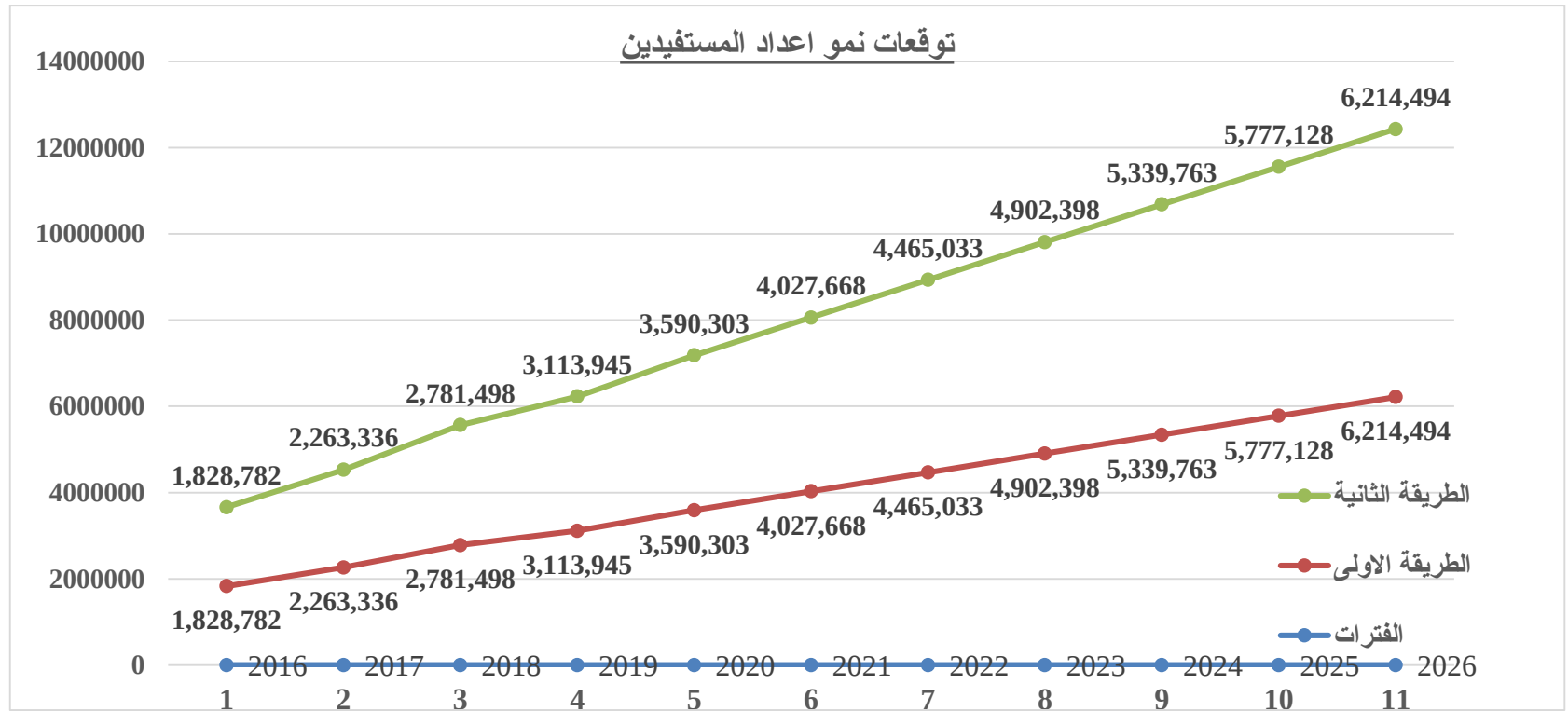
TREND (known_y's , [new_x's], [const])

- المعادلة المستخدمة

=TREND (\$C\$14: G\$14;\$C\$12: G\$12;H\$12)

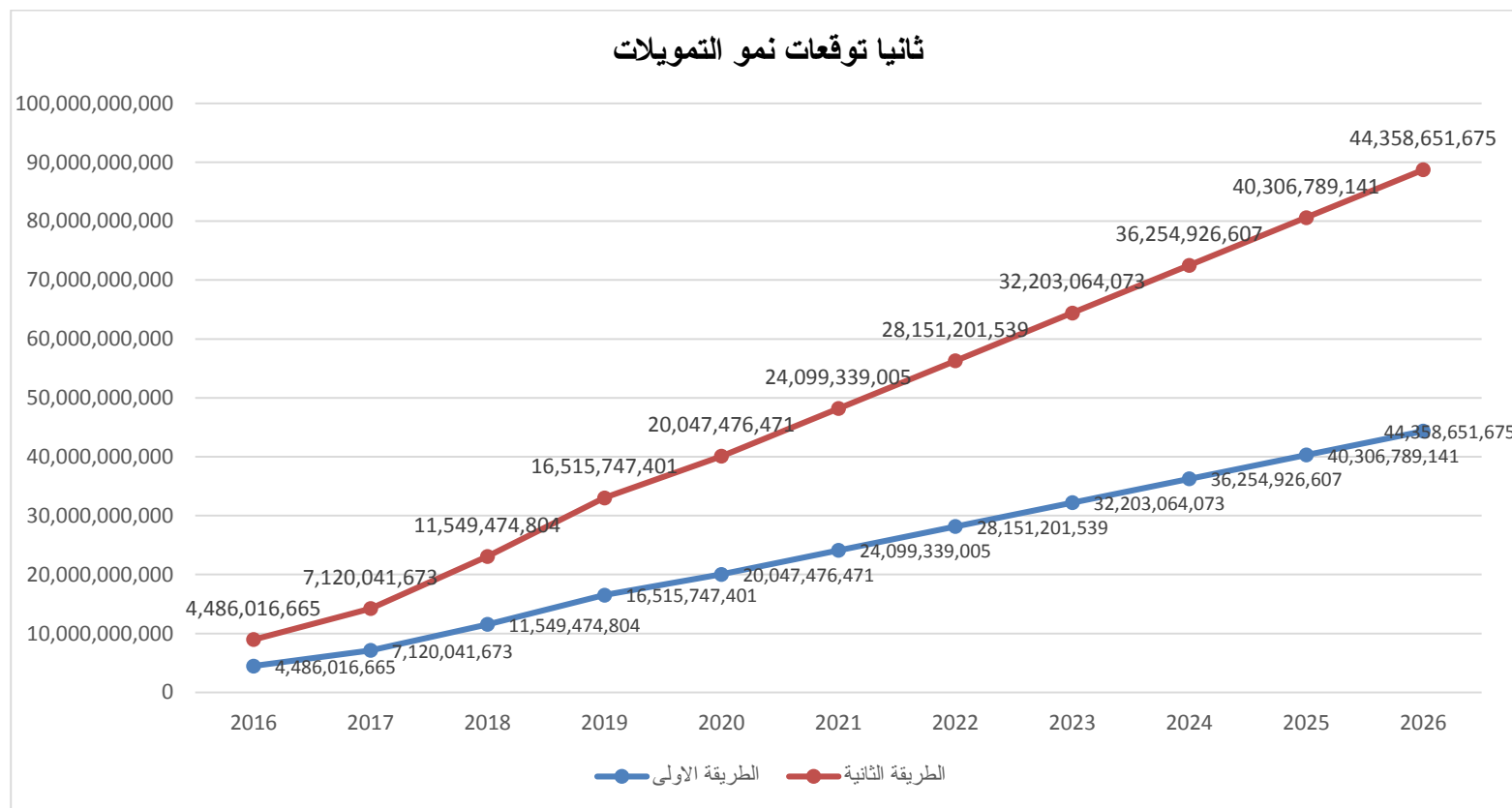
اولا توقعات نمو اعداد المستفيدين

الفترة	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025	2026
الطريقة الاولى	1,828,782	2,263,336	2,781,498	3,113,945	3,590,303	4,027,668	4,465,033	4,902,398	5,339,763	5,777,128	6,214,494
الطريقة الثانية	1,828,782	2,263,336	2,781,498	3,113,945	3,590,303	4,027,668	4,465,033	4,902,398	5,339,763	5,777,128	6,214,494



ثانيا توقعات نمو التمويلات

2026	2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	الفترات
44,359	40,307	36,255	32,203	28,151	24,099	20,047	16,516	11,549	7,120	4,486	الطريقة الاولى
44,359	40,307	36,255	32,203	28,151	24,099	20,047	16,516	11,549	7,120	4,486	الطريقة الثانية



- دراسة عن تعريف المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة -أعدها منتدى البحوث الاقتصادية لمشروع تنمية سياسات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في وزارة التجارة الخارجية ومركز بحوث التنمية الدولية الكندي اكتوبر ٢٠٠٣
- أثر التمويل متناهي الصغر في مصر -دراسة مسحية مايو ٢٠٠٨ -مؤسسة بلانيت فاينانس - مصر
- السياسات المبدئية لتنمية قطاع المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر -وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية مارس ٢٠٠١
- ورقة بحثية -المشروعات الصغيرة وأثرها في التنمية الاقتصادية مصر نموذجاً -عاصم عبد النبي احمد البندي
- دور صناعة التمويل متناهي الصغر في الحد من البطالة -- دراسة حالة دول المينا MENA -بوسدرا فوزي -جامعة شعيب الدكالي بالمغرب
- مني البرادعي، الشمول المالي. التحدي الجديد، العدد التاسع، المعهد المصرفي المصري، مصر، 2015
- مبادرات الاستثمار المجتمعي وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر -دراسة مقارنة للخبرات الدولية والتجارب الواعدة والتطبيق المستقبلي على البيئة المصرية -مشروع تنمية سياسات المشروعات الصغيرة والمتوسطة اعداد -هال جيرين - واخرون H.J. Gerein & مؤسسة يوليو 2003
- دور البنوك في استدامة تمويل المشروعات الصغرى لمعالجة الفقر المجتمعي -عبدالواحد بله عبد الساوى / قاسم الفكى
- دراسة عن تعريف المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة -وزارة التجارة الخارجية ومركز بحوث التنمية الدولية الكندي اكتوبر ٢٠٠٣
- إثر تمويل المشروعات متناهية الصغر على مستوى معيشة الفئة المستهدف -دراسة تطبيقية على مؤسسة التضامن للتمويل متناهي الصغر -بحث مقدم للحصول على درجة الماجستير المهني في ادارة الاعمال -ايهاب طلعت الشايب كلية التجارة جامعة عين شمس
- تقرير الاستقرار المالي لجمهورية مصر العربية، بنك المركزي المصري، مصر، 2014.
- البنك الدولي في عرض عام للشمول المالي www.albankaldawli.org
- ما هو الشمول المالي وكيف يمكن تنفيذه في مصر؟ www.masrawy.com
- بيانات عن الشمول المالي المحرومين من الخدمات البنكية www.lialbankaldaw.org
- النشرة التعريفية للشمول المالي، البنك المركزي المصري
- تقرير لمصراوي عن مؤتمر الشمول المالي بشرم الشيخ
- موقع مؤشر الشمول المالي العالمي globalindex/programs/en/www.worldbank.Org
- مستقبل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في مصر، دليل بيت الحكمة لصانع القرار تجارب عالمية وخبرات استراتيجية، بيت الحكمة للدراسات الاستراتيجية، مصر، العدد السادس، نوفمبر 2012 م.
- مقترح لرؤية استراتيجية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وزارة الصناعة والتجارة الخارجية، جمهورية مصر العربية، موقع وزارة الصناعة والتجارة الخارجية، <http://www.mti.gov.eg/SME/Vision2.htm#7>، 2015.

- ملتقى المشروعات الصغيرة والمتوسطة، نشرة اقتصادية شهرية، قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وزارة الصناعة والتجارة الخارجية المصرية، العدد 48 اغسطس 2009 م.
- موقع البنك المركزي المصري
- موقع بوابة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، <http://www.namaa.gov.eg/default.aspx>، 2014 - م.
- روبرت بك اريستين، " الارشادات المتفق عليها بشأن التمويل الاصغر"، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، ٢٠٠٣،
- وحدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، المعهد المصرفي المصري، البنك المركزي المصري،
- <http://ebi.gov.eg/small-and-medium-nterprises/?lang=ar>، 13 / 7 / 2015.
- 2010 Microfinance In the Arab States - Building inclusive financial sectors (Judith Brandsma & Deena Burjorjee) UNCDF
- Towards A National Strategy For Microfinance In Egypt - The National Strategy for Microfinance
- EGYPT FINANCIAL Sector Assessment - United Nations Advisors Group on Inclusive Financial Sectors - Private Sector Working Group
- Alliance for financial inclusion AFI, measuring financial inclusion; core set of financial inclusion indicators, 2013, Malaysia.
- Mejeha, Remy O, "Microfinance Institutions in Nigeria," MPRA Paper No. 13711, posted 02. March 2009, p03.
- Ajaz Ahmed Khan, "Islamic Microfinance Theory, Policy and Practice", Islamic Relief Worldwide, www.islamic-relief.com, United Kingdom, 2009
- Abdul Rahim ABDUL RAHMAN, "Islamic Microfinance: A Missing Component in Islamic Banking", Kyoto Bulletin of Islamic Area Studies, 1-2 (2007),
- Maliha Hussein and Shazreh Hussain, The Impact of Micro Finance on Poverty and Gender Equity Approaches Evidence from Pakistan", Pakistan Micro Finance Etnwork, December 31, 2003
- Mohammed Obaidullah, "Introduction To Islamic Microfinance", International Institute of Islamic Business and Finance, india, 2008
- Abdul Rahim Abdul Rahman, "Islamic Microfinance: A Missing Component in Islamic Banking", opcite